الباب الرّابع

فى الاستبداد ومؤسّسته وأمراضه

(١٦)

فى الأسباب والنّتائج

شبكة الأسباب والنّتائج فى أىّ علم من العلوم تتراكب معا، وتتبادل التّأثير والتّأثّر، فمسبّبات أمر ما هى نتائج لأمور أخرى سبقتها، وكذلك نموُّ النّتيجة وتفاقمها ذو أثر رجعىّ على مسبباتها.

ومن الصّعب أن يدرك المرء حركة هذه الشبكة وتطوّرها دون الإقرار بهذا المبدأ فى التّأثير والتّأثّر المتبادل لكافّة عناصرها موضوع البحث، والعلوم الاجتماعيّة وكلّ ما له علاقة بالإنسان هى الأشدّ فى الحاجة للنّظرة الشّاملة عند التّحليل، والتّجزّئ والتّسطيح لا يجدى معها نفعا!

والصّورة قد تتّضح بمثل بسيط من واقع الحياة: فمثلا عدم التّأهيل المهنىّ لفرد ما قد يفضى به إلى الفقر، وفقره قد يؤدى إلى مرضه. وكذا إلى مشاكلَ أسريّةٍ كما أنّ مرضه وفقره عائقان فى سبيل نهوضه بتأهيل نفسه مهنيّا لاحقا، ومشاكله الأسريّة ومرضه يودّيان إلى قلّة إنتاجه، ومن ثمّ يزداد فقره، وقد يؤدّى ذلك إلى تفكّك الأسرة، وعدم تأهيل الأبناء أيضا وهكذا دواليك.

وهذه الخاصّيّة المركّبة – والّتى تسمّى أحيانا العلاقة الجدليّة بين الأسباب والنّتائج – سمة من سمات الاجتماع الإنسانىّ كلّه سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أم الجماعات، وكذا حركتها وإدارتها وعلاقاتها المتبادلة وضبطها.

وعليه فإنّ إصلاح الأمراض الاجتماعيّة ليس بالمهمّة السّهلة ولا البسيطة، ودعك إن كانت تلك الأمراض عديدة ومتشابكة ومتوطّنة فى مجتمع أو أمّة ما. ومثل ذلك قضايا التّخلّف الشّامل حيث تجتمع الأمّيّة والفقر والمرض، وانحطاط المؤسّسات وفساد نظام الحكم، وضعف الإنتاج، والتّخلّف العلمىّ، وفساد الأعراف والعادات، وتدنّى الأخلاق، وما تقدّم – أى التّخلف الشّامل – تعانى منه شعوب العالم الثّالث مع اختلاف فى الدّرجة.

ولـذا فمهمّـة الإصلاح لا ولن تكـون بالخطابـات المنمّقة أو بالوعظ أحـادى الجانب أو بالمسـكّنات والمهدّئات أيّا كانت. بل لا بدّ من تشـخيص دقيـق، وفهم عميق، وحركة حازمة جادّة راشـدة تحدّد أصول الأدواء وتكبتها كى توقف ما تضخّه من سـمّ فى جسـم المجتمع، ومن ثمّ توقف تفاقم الأعراض أوّلا، وبعد ذلك تعمل على علاج الأمراض جميعا حزمة واحدة بأضعافها معا وبالتّدريج.

وأصـول الأدواء هـذه – برغم أنّها تتبادل التّأثير والتّأثّر مـع ما أنتجت من نتائج فإن أثر تلك الأصول هو الغالب وهى الجذر المغذّى الأساس لكثير من الأدواء الفروع وأعراضها.

ونحـن نرى – فى هذا السّـياق – أنّ أصل الـدّاء فى أمّتنا العربيّة الإسـلاميّة قديما وحديثـا واحدٌ ألا وهو الاسـتبداد بـادئ ذى بدء حيث فرّخ تلقائيّا الظّلم والفسـاد وأحيا دعـوى الجاهليّة من قبليّة وشـعوبيّة وطائفية. وما ينبغى لنـا أن نصبو إليه ونعمل له أن نستبدل تلك الأدواء بنقيضها: الحرّيّة والشّورى نقيضا للاستبداد. والعدل والعفّة والمراجعة نقيض الظّلم والفسـاد، ووحدة الأمّة، والأخوّة الإسلامية والوطنيّة والإنسانيّة نقيض القبليّة والشّعوبيّة والطائفية.

(١٧)

الاستبداد هو أصل الداء. لماذا؟

إنّ أىّ تجمّع بشـرىّ متماسك لا بدّ أن يقوم على لقاء بين أفراده فى الأفكار والمصالح، وكلما اتّسـعت مسـاحة ذلـك اللّقاء، وتعمّـق وكان مقنعا للغالبيّة العظمـى من أفراد ذلك التّجمّع، كان التّماسـك أقوى وأدنى أن يسـتمرّ ويسـتقرّ، هذا من ناحية التّجمّع البشرىّ فى ذاته.

فـإذا قرّر ذلك التّجمّع (الشّـعب) إيكال الإدارة فى الشّـؤون العامّة المشـتركة إلى فرد أو مجموعـة (الحاكم) تتفـرّغ لهذه المهمّة، فإنّ المبادئ التّأسيسـيّة الطّبيعيّة لعمل الحاكم الّذى أوكلت إليه الإدارة هى ما يلى:

١ – أن يعمل حسب ما يراه الموكّل (الشّعب).

٢ – أن يتوخّى الأمانة والعدل فيما أوكل إليه.

٣ – أن يعلم أن الوكالة أعطيت له من أفراد الشّعب جميعا، وهم بذا متساوون فى الحقوق والكرامة فى هذا الشّأن وأن يعمل على هذا الأساس.

٤ – أنّ من حقوق الموكّل (الشّعب) إيقاف الوكالة، وإلغائها فى أىّ وقت واستبدال الموكّل (الحاكم).

فإذا نظرنا إلى هذه المبادئ المؤسّسة سنجد أنّ الاستبداد بطبعه وصفاته فى تناقض معها جميعا.

فالعمل يتمّ وفق ما يراه الحاكم طابق ذلك ما يراه الشّعب أم لم يطابق.

وبما أنّ العمل يتمّ حسب ما يرى الحاكم فقد يصادف عدلا أو لا يصادف.

كما أنّ الأمانة والعدل محلّ تساؤل فى غياب الشّعب عن التّوجيه والمراقبة والتّقويم.

كما يستنكف الحاكم المستبدّ عن ترك السّلطة، وإدارة الشّأن العامّ إذا أراد الشّعب ذلك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ولكى يتمكّن الحاكم المستبدّ من إنفاذ رغباته فى تضادّ مع المبادئ الطبيعيّة المؤسّسة الّتى كان ينبغى أن يعمل فى ضوئها، تراه يعمل جاهدا نصّا وضمنا على إضعاف الرّابط الاجتماعىّ (الأفكار والمصالح) الذى يربط مجموع الشّعب.

إذ لا يريد أن يواجه الشّعب كتلة واحدة بل تقسيمه أوّلا ثمّ ربط فئات منه بمؤسّسته، وتوظيفهم لدعمه ومن ثمّ تراه يصنع مصالح ثانويّة لفرق من النّاس (خارج مبدأ العدل طبعا!) كى يصبح هؤلاء شعبه الخاصّ، وكذا يفعل ذات الشّىء فى الأفكار. أى – موجزا – يعمل على شقّ الشّعب زمرا زمرا، وبثّ النّزاع بينها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وعليه يكون ضرر المستبدّ ليس فقط فى تفويته ما أؤتمن عليه من إدارة المصالح المشتركة للنّاس بل أيضا يخرب الرّابط الاجتماعىّ أقصى استطاعته.

وكلّما طال الأمد بالاستبداد كلّما استفحل الداء على مستويين:

١ – تفويت المصلحة فى إدارة رشيدة للشّأن العامّ.

٢ – تقسيم الشّعب فى الأفكار والمصالح.

وهب أنّ حاكما عادلا تولّى على مجتمع نخر فيه الاستبداد، وأعمل فيه عنصرى التّخريب سالفى الذّكر فما الموقف؟!

سوف يجد ذلك العادل المسكين نفسه غريبا وحيدا أو قريبا من ذلك، وعلى رأس مؤسّسة بنيت على خلق الاستبداد وآلياته، ومع شبكة من الأفكار والرّؤى والمصالح الثّانويّة الّتى تتصادم مع العدل بين النّاس.

كما سيجد أنّ الرّجوعَ للحقّ، وإصلاحَ الحال، وإنفاذ وكالة الشّعب – مع وجود مؤسّسة الحكم تلك الّتى ذهب رأسُها فقط – ليس سهلا بل ليس ممكنا فى أغلب الأحيان.

(وأبرز الأمثلة على ذلك الحال فى التّاريخ الإسـلامىّ: عمر بن عبد العزيز ﷺ وصلاح الدّين الأيوبىّ رحمه الله).

ورد فـى مقدمة ابـن خلدون (٣٩: ص ٢١٦): (وقد كان عمر بن عبد العزيز ﷺ يقول إذا رأى القاسم بن محمد بن أبى بكر: «لو كان لى من الأمر شىء لوليته الخلافة»، ولو أراد أن يعهد إليه لفعل، ولكنه كان يخشى من بنى أمية أهل الحل والعقد لما ذكرناه، فلا يقدر أن يحول الأمر عنهم، لئلا تقع الفرقة. وهذا كله كان إنما حمل عليه منازع الملك التى هى مقتضى العصبية).

إذ للاستبداد – بعد تغوّله واستفحاله – ديناميّته الخاصّة الّتى تفضى إلى استبداد يليه.

حيث الطّريق معبّد، وأصحابُ المصالح الثّانويّة داعمو الاسـتبداد وشـعبه الخاصّ على حالهم، والهياكل والبنى المرافقة للاستبداد قائمة، وكذا الجوق الفكريّة من منافقين وأدعياء علم طوّافون على السّلطان كما ترى العامّة وقد التبس عليهم الأمر مع طول العهد بالاستبداد وأفاعيله، وما بثّه بينهم من دعاوى ملفّقةٍ، وأفكار زائفة.

وقد تجد معظمَهم تبعا للصّوت الأعلى الّذى يستغلّ غرائزَهم.

وترى المجتمع حينها وقد فارق البنيان المرصوص إلى حجارة متناثرة كما الخرائب تأوى الهوامّ والسّوائم.

والحال كذلك قد لا يكون المخرج من ذلك الأخطبوط إلّا بثورة تقوم بها الأغلبيّة المظلومة المهمّشـة، حيث تتكفّل بتغيير شـامل فى أجهزة الحكم، وبإلغاء الأفكار الفاسدة والمصالح الفئويّـة الظّالمة. وإعادة التّربية والثّقافة فى المجتمع إلى سـواء الحرّيّـة والكرامة والعدل والمساواة.

وفى الفصل التالى (١٨) نسـتعرض أهمّ الآفات الّتى يقترفها الاسـتبدادُ، ومؤسّسته إن طال به العهد .

(١٨)

الاستبداد طاعون الأمم

الدعوة للحرية، وفضح نقيضها الاسـتبداد السياسـى ومؤسسـته من أهـم محاور هذا الكتاب. لذا نرى لزاما أن نسـجل أهم الآفات التى ينتجها فى الفرد والمجتمع، ولن أراد

المزيد من التفصيل والتحليل فى هذا المبحث الهام، عليه الرجوع إلى الكتاب الرائد للشيخ عبد الرحمن الكواكبى رحمه الله: (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) المرجع رقم (٢٠). والكتاب يحاور نفسية المستبد والمستبد به وهو رائعة أدبية فى علم النفس الاجتماعى.

ولا نرتب الأدواء فيما يلى وفق أهميتها أو وفق ظهورها فى المجتمع، بل نورد ما خطر منها تلقائيا مع بيان موجز.

كما نجزم أن كل هذه الأدواء أصابت مجتمعنا وأفراده وبدرجات، وكانت السبب الرئيسى فى تخلف العرب خاصة والمسلمين عامة.

وشاهدنا: أن الوحى والعقل مجمعان على أن صلاح الإنسان الفرد وصلاح صلته بغيره فى اجتماع سوى، هو محرك الخير والتقدم والرقى والرخاء والإخاء، ومن ثم صناعة الحضارة، وهذا الصلاح بدوره يضفى رشدا فى توظيف الخيرات الطبيعية المتاحة لخير الجميع بالعدل والتضامن، وحيث إن أدواء الاستبداد فى تضاد مباشر مع صلاح الفرد والمجتمع، كما سنبيّن تاليا – فهى حكما – المهلكات لكل خير قبلها إن وجد، ولو بعد حين، والمعوقات لكل بناء جديد إن توفر من يدعو إليه.

الاستبداد ومؤسسته، ونقيضه الحرية والعدل والشورى هما المفتاح! الأول طاعون الأمم. والثانى بلسم الشفاء وطريق التقدم، وعبر تاريخنا وغيرنا خير دليل على ذلك.

ولذا، لا بد لنا أن نحزم أمرنا على أولوية أولى لا ريب فيها، وأن نوحد الأساس فى برامجنا الإصلاحية على بند مفصلى ذى شعبتين:

أولاهما: إبادة الاستبداد بكل أشكاله ومؤسساته وصوره الظاهرة والكامنة وتعقب امتداداته وركائزه فى مناحى الحياة جميعا، فى التربية والثقافة والتعليم وفى مؤسسات الأمن والشرطة والجيش والقوانين والدساتير، وتوطين مبادئ الحرية والعدل والشورى والديمقراطية فى ربوع المجتمع، وليكن ذلك بعزم لا يلين وحزم لا يفتر، ومهما كان الثمن، فالخيار هنا بين تخلف محقق فى ظل الاستبداد، أو حياة كريمة فى ظل نقيضه!

أما آن لنا أن نعى دروس تاريخنا؟!

ونحن أعرق الأمم، وبلادنا مهد الحضارات قبل الإسلام وبنينا حضارة رائدة بعده، وهل يعقل أن لا نعتبر بما عانيناه فى ماضينا ونعانيه فى حاضرنا المعيش؟ لا بد لنا أن نوقف ضخ السم الذى ينتجه الاستبداد فى جسم الأمة.

وثانيهما: علاج الأمراض التى اقترفها الاستبداد، وتوطنت فى المجتمع وأفراده على مر السنين – بل والقرون – ! وتلك مهمة محورية أصعب وأشد مراسا، إلا أن الأولى هى المدخل إليها، وسيرى المصلح فى هذا عجبا «والمرء عدو ما جهل» سيرى من يتحسر أنه انكسر قيده. وسيجد الكثير ممن يرون – ضمنا – فى الحرية عبئا! حيث ترافقها المسؤولية، وسيرى الكثير ممن لا يعرف ولم يعتد التفكير والتدبر فى أمره ومصيره، وذلك من طول التواكل على «حكمة» سيده المستبد، كما سيجد من يتحسر على فقدانه التكأة: أنّه «مظلوم لا حول له» والتى استعملها – طالعا نازلا – فى فشله وقلة توفيقه زمن الاستبداد. وسيجد من يخلط الحرية بالفوضى ومن يتوهم الحرية فى تضاد مع العمل المنتج الجاد، كما سيرى من كان ذا مصلحة خاصة زمن الاستبداد – حتى ولو كان على هامش الهوامش – يمقت الفجر الجديد، وسيجد من يزعم أن الحرية فى تضاد مع الدين، حصاد غش الدين وتزييف الثقافة الذى أنتجه الاستبداد، وسيجد من يزعم أن الحرية فى تضاد مع الأخلاق الحميدة التى تأمر وتنهى، وسيجد من يتفلسف قائلا: إن العقل عقال والحرية انفلات، وفى تضاد مع العقل وهكذا دواليك!

كما سيجد المصلح أكثر من ذلك وأشد خطرا: مؤسسات وليدة عنوانها الحرية والعدل والشورى والديمقراطية، إلا إنها قليلة الفعالية وخالية من العقول الحرة أو تكاد! وقاتل الله الاستبداد وأسقامه، وقد حصد العقول، فهمدت بطول الأمد، وروض القلوب فاستكانت وأصبح المجتمع فارغا من إنسانيته وكرامته إلا قليلا! ولا بد للمصلح أن يستعمل ذات المادة البشرية فى إقامة المؤسسات البديلة الجديدة، ومن ثم ينقل الأدواء لها دون قصد! وعليه: حذار حذار من خطر التفريغ والإجهاض والذى يمارسه المجتمع المريض بطبيعته دون متآمر داخلى أو خارجى! فضلا عما هو منتظر من هذا وذاك على أى حال.

لذا نرى أن شفاء المجتمع من سقمه المتشعب العضال، لا يتم إلا تدريجيا ولا يتم إلا بجهد حازم عازم كبير من القلة الرائدة الواعية العالمة التى نجت – لظروف لها – من طوفان الاستبداد الرهيب، إذ لابد لهذه القلة أن تقوم بالتقنين والدسترة والتثقيف والتربية والتعليم والتدريب، وحتى تبنى لحمة المجتمع الجديد ويشتدّ عوده، ويتسع إدراكه لمعانى الحرية وأثرها الوجودى على تقدمه وازدهاره ورخائه. إن فترة الانتقال من قديم عقيم إلى جديد حر، هى الأصعب والأخطر، ففيها إحياء بعد ركود ووعى بعد إعياء ونور وضياء بعد

ضيـاع وظلام، إلا إنه وبعد انقضاء الحرج منهـا، وهى بدايتها، وبعد أن يتذوق المجتمع طعـم الحرية ويحس نسـيمها الرطب المنعـش العليل ويرى الكرامـة ويحياها، لن يرضى بالحرية بديلا، ولن يخدعه فيها أو يزحزحه عنها سحر الاستبداد، أيا كان شكله ومصدره وأدعياؤه، وسـواء لبسـوا البزة العسكرية أو العمائم أو تسـربلوا بدعاية الفلسفة أو الأخلاق أو القيم أو الاقتصاد أو الاجتماع.

والآن إلى جرد لآفات الاستبداد كما تخطر على البال ودون ترتيب فى الأهمية أو التتابع:

١ - النفاق:

الاسـتبداد من طبعه أن الرأى النافذ والصحيح عنده، هو قول الحاكم ومن شاء التقرّب من السلطة، عليه أن يأخذ بذلك ويسلم به، كان حقا أو غيره، ومن ثم تنشأ زمر المنافقين فى طول البلاد وعرضها كل حسب موقعه وما جاوره وحقق مصالحه الذاتية، وتتفاقم ظاهرة النفاق حتى تصبح خلقا وسـجية لمقترفها، وتغدو جزءا من نسـيجه السلوكى ويأتى عليه زمان لا يرى فيها تعارضا مع قيم الصدق والأمانة والنصيحة.

وتـرى بعضهم يصلى ويصـوم ويحج ويقوم بالفرائض والسـنن والنوافل ويأخذ بالعزائم أحيانا، ولا يستشـعر فى سـلوكه (المنافق للحاكم) تعارضا مع قيم دينه، يسـتحق إعادة النظـر! وتلك الزمرة المنافقة العابدة فى آن واحد، هى الأشـد خطرا، إذ تضلل الكثير من الناس بالقدوة السيئة، وتطمس مع غيرها من المنافقين ناموس الحق وتعلى ناموس الباطل.

ومـن جانب آخر، وحيث إن صاحب النفس الكريمة يأبى أن يكون بوقا للحاكم، تراه يعتزل ويبتعد عن بيئة المستبد الطاردة للصادق الأمين.

٢ - ويتكلم الرويبضة:

قـال رسـول الله ﷺ: «يأتى زمان على النـاس يصدّق فيه الـكاذب ويكذّب الصادق ويؤتمن فيه الخائن ويخوّن فيه الأمين ويتكلم الرويبضة. قالوا: وما الرويبضة يا رسول الله قال: التافه يتكلم فى شؤون العامة» (ابن ماجه ٤٠٣٦). وحيث إن أقرباء الحاكم وأصدقاء عهـده، هـم من والاه وأيده فى قوله أيا كان – أى زمرة المنافقين كما سـبق البيان – فهم سـنده وعضده بعد جيشـه وعسسه وحرسـه – تراه يختار منهم وزراءه وحاشيته وأعوانه وولاته، فيصبح هؤلاء – المجروحى العدالة بالنفاق – هم ولاة الأمر تحت سلطان الحاكم

المستبد، وقد قدمهم نفاقهم – ليس إلا – على كرماء الأمة وشرفائها. ولك أن تتصور مصير أمة تمشى بالمقلوب! على رأسها بدلا عن قدميها!

٣- فرق تسد:

ذلك شعار الاستعمار، إلا إنه شعار قديم ومكر تليد، استعمله الظّلاّم والمستبدون على مر العصور. وبعثرة الأمة إلى زمر متنافسة وفرق وقبائل وعشائر ومذاهب ومشائخ وأديان. فيه إضعاف لها وإلهاء لفئات الشعب فى خصومات داخلية، ومن ثم يترك الحاكم وشأنه فى فساده واستبداده. ولذا ترى الحاكم يعمل على تقوية تلك الفروقات وإحياء الخصومات ويجنى – كما يتوهم – استقرارا لحكمه ثم يَمُنّ على الشعب بدعوى إصلاح ذات البين بين الناس!

٤- إضعاف الصدق:

يعمل المستبد ومؤسسته فى تضاد مع الفطرة التى فطر الله الناس عليها، وكذا السنن الجارية التى أودعها الله فى خلقه، فهو – حتى وإن صلحت بعض نواياه – أو كلها– يأخذ بمنحى فى السياسة يفضى إلى الباطل لزاما! إذ يتجاهل ما فطر عليه الإنسان من ضعف ونسيان ونفس أمّارة بالسوء.

قال تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ النساء ٢٨ .

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ ﴾ طه ١١٥.

وقال تعالى ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ يوسف ٥٣.

فقول الحاكم: إن قولى ومن معى الصواب لا غيره، منافٍ لكل ما تقدم من آيات الذكر المعصوم، ومنافى للحق والصدق.

٥- التآمر:

وحيث إن مذهب المستبد ومحور حياته، هو الحفاظ على سلطانه، فهو لا يتورع أن يجند لهذا ما طاق من الوسائل مهما بلغت وكبُر إثمها سرا وعلانية.

وعليه، يستبيح لنفسه التجسس والغدر والوقيعة بين الناس والخداع والتضليل والكذب.

قال ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب عظيم: شيخ زان، وإمام كاذب وعائل متكبر» (مسلم ١٠٧).

٦ - هجر الصادق والعالم:

الاستبداد بطبعه يريد الموافقة له والخنوع لأمره كان حقا أم باطلا! والصادق والعالم الكريم يأبيان ذلك، وعليه يحظيان بالهجر والنسيان فى عهود الاستبداد، وكذا التضييق والملاحقة، ومن ثم تحرم الأمة من خيرة أبنائها.

٧ - الاستقرار ضحية الاستبداد:

طبع الاستبداد – كما تقدم بيانه – أن يعلى الوضيع ويحط من قدر الكريم. وحيث إن ذلك مناف لطبيعة الأشياء، إذا لا يستقر الاجتماع ولا تستقيم علائق الناس، وإن بدت الأمور هادئة على السطح، إلا أنها تخفى القلق فى جوفها.

٨ - المال العام ضحية الاستبداد:

وما دامت أولوية المستبد هى الحفاظ على سلطته والاستمتاع فى ظلها، إذ يبذل الجهد فى كل اتجاه لحماية الحكم وبكل الوسائل، ويحشد الجنود ويوظف الجواسيس والعسس ويشترى الضمائر ويغدق على المنافقين والأعوان ويكنز الأموال ويكثر من القصور والضياع ويترف أعوانه ودعامات حكمه، فجلّهم شراة دنيا وهى همهم وشغلهم الشاغل، وكل ذلك من المال العام.

٩ - النزاع الداخلى:

يثير المستبد الحقد عليه، والرفض له من كل غيور على المصلحة العامة، وكذا من حاسدى المستبد، لترفه وبذخه، فيجمع فى العداء له أنبل الناس، وكذا الطامعون فى استبداله باستبدادهم إن أمكن!

فإذا آن الأوان، يدبّ النزاع، ويحتكم إلى السلاح، وتزهق الأرواح، وتبدد الثروات. المستبد دفاعا عن سلطته وترفه وكبره، والآخرون كل لما هاجر إليه، والأمة ضحية فى مشهد مأساوى يبدد فيه الأمن والأمان والأرزاق، ثم يستوى الأمر إلى قهر مستأنف من ذات المستبد، أو إلى عهد استبداد جديد ورث سابقه، يواصل الفتك بالأمة ومقوّماتها، مهما كانت النوايا، إذ طبع الاستبداد فى تضاد مجبول مع العدل والإصلاح.

١٠ - الحقيقة ضحية الاستبداد:

وتكرارا: أولوية المستبد بقاء سلطته، ومن ثم يحشد الداعمين والمتعاطفين، وإن لم يكفِ، يتوجــه إلى الصامتــين بكل الطرق، ومن بينها إخفاء الحقائــق فيما يخص حال البلاد فى الاقتصــاد والاجتمــاع والقوة، وإظهار الأمور على غير واقعها، وكــذا رفع ميزان المقربين، وإخفــاء ســخائمهم، والحط من قدر المنتقديــن والناقمين وتحقير شــأنهم، ولا يكون ذلك إلا على حساب الحقيقة.

١١ - المؤسسات العامة ضحية الاستبداد:

انطلاقا من الحرص على الحكم واســتمراره، يُشــغلُ المؤسسات العامة بالترويج للحكم وأهله، فهى تارة مجازة لأعياد، وتارة مشغولة باحتفالات التمجيد وعدّ المآثر. كما أن تلك المؤسســات مدخل لشــراء العاملين بها، إذ تطلق أيديهم فى التصرف فى مقدراتها، وكذا ابتزاز جمهور الناس والمتعاملين معها والطالبين لخدماتها.

١٢ - أمن الوطن ضحية الاستبداد:

حيث إن مؤسســة الحكم مرهقة بحماية الاســتبداد واستمراره – شــاملا المال والموارد والناس وكذا المستبد ذاته، فهى تحيى هاجس أمنه وذويه ليل نهار. فأنّا له الوقت والجهد والجنان والإمكانات مالا ورجالا، كى يفى بمهمته الأساس، وهى حماية الوطن؟!

١٣ - الاقتصاد والرخاء ضحية الاستبداد:

حيث إن الحكومة الاســتبدادية تحشد الكثير من طاقات البلاد فى حماية الحكم، كما تبدد الكثير أيضا بالفســاد وسوء الإدارة والظلم، فماذا يبقى بعد هذا للعمل المنتج النافع؟! يبقى القليل! ومن ثم لا عجب أن شحت الأرزاق وانتشر الفقر والمسكنة والبطالة.

١٤ - اضطهاد الآمرين بالمعروف:

بيئــة المجتمع المبتلى بالاســتبداد طــاردة لقول الحق والمعروف! وأعــدى أعدائها من يتجشّم المخاطرة، ويجهر به أبلجا غير هيّاب! وما أقل هؤلاء!

قــال رســول الله ﷺ: «خير الجهاد كلمة حق عند ســلطان جائــر» (أبو داود ٤٣٤٤ الترمذى ٢١٧٤ النسائى ٤٢٠٩ ابن ماجه ٤٠٠٢).

وقال ﷺ : «الدين النصيحة» (البخارى ٥٦ مسلم ٥٥).

والناس فى إقدامهم درجات، وأقل القليل الذين لا يهابون سطوة المستبد، وأما أكثر الناس فإنكار بالقلب. والنتيجة: ضمور العمل بالفريضة الجليلة: النصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

قال ﷺ: «لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم» (الترمذى ٢١٦٩).

١٥ - تحريف قيم الدين:

يكثر النفاق فى مجتمع الاستبداد – كما سبق البيان – كما ينتشر التضليل والباطل من القول: ويدرك الحاكم وزبانيته ما لقيم الدين من أثر على النفوس، لذا يعمد إلى بعض من ضعفاء الإيمان والمداهنين من العلماء، كى يتلمسوا أين وكيف تلوى النصوص وتأول المعانى، وتحرّف المفاهيم، دعما للمستبد وتزكيه لأيامه! ويكون الحصاد العلقم!

بعد أن أفسد المستبد على الناس دنياهم. ها هو يفسد عليهم دينهم!

قال رسول الله ﷺ: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» (البيهقى فى سننه الكبرى ٢١٤٣٩).

١٦ - توظيف القيم:

يُروج المستبد لبعض المقولات والقصص والأمثال: ظاهرها الرّحمة وباطنها العذاب. ومن عذابها القعود عن النصيحة والأمر بالمعروف. فتجده يمجد الاستقرار والأمن والصبر على الحاكم وولاة الأمور، ويقرّظ الاستمرار والخبرة فى الحكم. وما يناسب غيرنا (الحرية!) لا يناسبنا! ولنا حضارتنا الخاصة وأعرافنا وتقاليدنا (وكأن حضارتنا أن نستعبد!) ويحذر من السماع لنفث الأعداء، وتآمرهم. وأن الوطن فى خطر. وحاسدوه على استقراره وأمنه كثر! والهنات موجودة فى كل حكم وفى كل نظام، وحسبنا أننا نلاحقها بالتدريج. ومن للأمة والشعب بعد عبقريته؟! وما البديل؟! لا نذهب للمجهول وما نحن فيه أفضل من قادم لا نعلم خيره من شره، الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها!

وهكذا!

والحقيقة إن الأمة – فى عهد المستبد – تحيا الفتنة ليلها ونهارها، تتنفسها فى هوائها وتشربها فى مائها.

ومـا التنظـير والتصبير الذى يقـوم به الحاكم وزبانيته، إلا كنشـر الضباب على أعين الناس، علّهم لا يرون بعضا مما يقترفه ظلما لهم صباح مساء!

١٧ - غرور الحاكم وعبادة الفرد:

المسـتبد إنسان ضعيف كغيره من البشـر، ويزداد ضعفه عن غيره مع هجرانه – أدرك أو لم يدرك لكثير من القيم النبيلة الشاحذة للقوة – حيث مهنته كمستبد فى تضاد مع تلك القيم، كما يضاعف ضعفه ما يسـمعه ويـراه ويلازمه برفقة المنافقين والجاهلين من حوله، وكـذا ما يبثّونه له وللناس من تمجيد لـه، وتقريظ لحكمته المزعومة، وعلمه الموهوم، فكل مستبد عند منافقيه حقيق بقول الشاعر:

إقدام عمـرو فـى سماحة حاتم فى حلم أحنف فى ذكاء إيـاس

ومـن ثـم يقع هذا الضعيف فى براثـن الغرور وحبائل كبيرة الكِـبْر! يغلو فى الاعتزاز بقوله، ويرى الناس صغارا عند عملاق! فيشتد عسفه وتسلطه وبطشه.

وتنسـج الثقافة العامة فى مؤسسـات السياسـة على مقولة فرادة الحاكم وعبقريته فى الشـؤون كلها، وتخلع عليه الألقاب مثل (أبو الأمة)، (سـيد الأمة)، (سيد الوطن)، (أمل الشـعب)، (الحاكم الملهم)، (البطل المجدد)، (بانى الوطن)، ثم مع تضافر هذه المسميات – وكلهـا بهتان محض – وكثرة ترددها على أسماء الناشـئة والعامة يكبر الأمر عندهم، ويصبح ما يقوله الحاكم هو الحق عندهم وغيره الباطل! وهذه عين عبادة البشر.

قال الرسول ﷺ فى تفسير الآية ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ التوبة ٣١. قال ابن مسعود رضى الله عنه: أحلّوا لهم الحرام وحرّموا لهم الحلال.

١٨- خطل الرأى لغياب الشورى:

يسـتبد الحاكم برأيه، ونادرا ما يعجم رأى خبير حقا، فضلا عن أن يأخذ به، وإن كان فرأى من قرّبهم من المداهنين وأمثالهم! وحيث أن الحاكم أيا كان علمه وحلمه لا يسع العلوم والأحوال كلها، ولا حتى بعضها – ترى مصالح الأمة – وحتى فى جليل الأمور – يتم البت فيها بعجلة ودون تدقيق أو تحقيق! والمشاهد فى تاريخنا القريب ما يثير الدهشة والعجب.

لقد قلب الاقتصاد فى بعض البلاد، وجيشـت الجيوش، وشـنت الحروب، وصنعت العداوات فى انفعال شخص أو أشخاص، وفى يوم أو حوله!

١٩ - نشر التواكل:

يتنـازع الناس مشـاعر عـدة تجاه تفرد الحاكـم بالرأى، فمنهم مـن يجهر بمعارضته ورفضه، فيذهـب للسـجن أو القبر وهؤلاء قلة، ومنهم من يسـتنكر بقلبـه ويعتزل الحاكم وأنشـطته، ومنهم من هو حيران فى مسـتنقع الدعاية والثقافة المزيفة، كما أنه ومع سيادة الـرأى الواحـد والقول الواحد واللون الواحـد وهيمنة الزعيم الملهم علـى هذا كله وانعدام الحوارات الجادة الحرة الواسعة حول قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع – ترى غالبية الناس – طوعا أو كرها – وقد سـلمت بمسـؤولية الحاكم عن تسـيير البلاد وحده وعليه عبؤها، ومن ثم يحرم الوطن من ثمار المشاركة الواسعة للناس فى بناء حاضرهم ومستقبلهم.

٢٠ - التنمية السلبية للقبلية والطائفية:

مـن المعلوم أن القبيلة رابطة رحم وقرابة دماء وأنسـاب، ولها ما لها من مكانة وتقدير فُطر الناس عليه وأمر به الشرع دين الفطرة بلا منازع.

والمشترك القبلى لا يتجاوز هذه الناحية.

أمـا سياسـة المجتمعات والنظر فيها والحكم بصلاحها مـن غيره وما فى ذلك من علم وفكر ونظر قد يفرق بين الأب وابنه والأخ وأخيه، وعليه فإن الفكر السـوى العادل لا يرى فى القبيلة وحدة سياسية، بل رابطة رحم ونسب وحسب، إلا أن المستبد يتعمد الخلط بين الأمرين مكرا منه، ويتعشم أن يصل بهذا الخلط إلى أهداف منها:

(أ) السيطرة السياسية على مجموعة كبيرة من الناس دفعة واحدة (القبيلة) باسترضاء وجهائها وحسب.

(ب) تقسـيم المجتمع إلى قبائل وعشـائر متنافسة، وفى شـأن ليس له علاقة بسياسة المجتمـع ونظام الحكم فيه، بـل التنافس على رفعة القبيلـة ومنزلتها وقربها من الحاكم وولائها له كتلة واحدة.

(ج) الحاكـم لا يريد للمنافسـة بـين الناس أن تكون فى إطار (القبائل السياسـية) أى (الأحزاب السياسـية) فهذا يخيفه! إذ به يتم فتح باب التحليل والبحث فيما قدم هو وما أحسن فيه وأين أساء، والأحزاب السياسية فى المجتمع المتماسك عناصرها خليط من قبائل الرحـم وعابـرة لحدودها، إذ يجمع الأفراد فيها فكر واجتهاد فى المشـترك الوطنى الذى يشمل قضايا البلاد والرؤية لمعالجتها وإصلاحها.

(د) وعليه، فإن تنشيط الرابطة القبلية ومزجها بالسياسة الوطنية، أو على حسابها يفسد الحياة السياسية، والتى هى لقاء فكرى أصلا – وكذا يفضى – ولو بعد حين إلى تفكيك الرابطة القبلية ودنو قدرها عند المثقفين، إذ يروا توظيفا لرابطة الرحم يخالف العقل ويخالف الإصلاح.

وما قلناه عن القبيلة يقال بالمعنى ذاته عن الطائفة الدينية؛ إذ إن المشترك الطائفى ليس سياسيا، بل عقيدة دينية تطوى عليها الصدور، وتؤمن بها القلوب ولها احترامها وفيها تراحم أفرادها وتواصلهم، إلا إنهم ليسوا على قول واحد فى قضايا إدارة المجتمع، فمنهم مثلا الاشتراكى والمحافظ والليبرالى واليسارى والوحدوى، وهكذا ومجال ذلك كله، المشترك السياسى واللقاء الفكرى فى قضايا المجتمع الذى تعبر عنه الأحزاب السياسية والتى مناط عملها بناء الاجتماع العادل الكريم فى وطن لكل مواطنيه.

٢١ - ظهور الطبقية السياسية والاقتصادية فى المجتمع:

استئثار المستبد وأعوانه بالسلطة والجاه والأعمال وكثير من المال، يفضى أن ترى المجتمع وقد انقسم إلى فسطاطين، أولهما أهل السلطة والمال وسيماهم فى وجوههم من أثر الترف والتجبر، وأخرى بائسة مستسلمة والموسر والفقير منها فى الذل سواء!

٢٢ - هجرة أهل العلم أو اعتزالهم:

فى مجتمع الاستبداد المريض حيث ظهر المداهن وانزوى الصادق والعالم، ليس أمام الكريم المسالم إلا الاعتزال وفراق ما يخوض فيه أعوان المستبد أو الهجرة بحثا عن وطن آخر. وصدق من قال (الحرية والعدل فى الغربة وطن. والاستبداد والجور فى الوطن غربة).

وبذا تحرم الأمة من خيرة أبنائها جراء مناخ الاستبداد الخانق للنفوس الكريمة!

٢٣ - انتشار الفقر والترف:

المستبد وأعوانه يحصلون على المال نهبا دون عناءٍ يذكر، وهو فى واقعه من إمكانات الوطن وثروته، ومن أرزاق عامة الناس وجهدهم.

وكان ينبغى لهذا وذاك أن يوظف فى التنمية ورخاء الجميع، كما أن المستبد وأعوانه فطروا على الجشع، كدأب ابن آدم إن نسى التقوى وأمن العقاب، فتراهم يواصلون النهب تلو النهب، والكنز والجمع دون كلل أو ملل! حتى ترى أمثلة ثراء فى العالم الثالث البائس

لا تكاد تصدق، ويرافق هذا – حكما – فقر مدقع، وشح فى الأعمال والأرزاق لعامة الناس. وتـرى فى بلاد الاسـتبداد أفخم القصور، وأعلى درجـات البذخ،فقد يُحضر الباذخ وجبة فطوره من عواصم الغرب، ومن مطعم يحبه مسـافرة آلاف الأميال!! وقد يُحضر باقة ورد من هناك يستمتع بها فى يومه!!

كما ترى على الجانب الآخر الأكثرية فقراء وكثيرا من المتسولين والجوعى ومن لا مأوى لهم!

٢٤- إفساد المؤسسات الشورية والرقابية:

إمعانا فى التضليل دأب المسـتبدون فى العصر الحديث على تقليد المؤسسـات كما فى المجتمعات الديمقراطية.

فترى البلاد (تنعم) بدسـتور وقوانـين ومجالس نيابية وهيئـات رقابية ويخال للناظر – وقد رأى كل هذا – أن الأمر تمام! وقد ينقصه بعض الرتوش والمحسـنات هنا وهناك والكمال لله! إلا أن الحقيقة خلاف ذلك تماما! والفرق بين مؤسسـات المسـتبد ومثيلاتها فى المجتمعات الديمقراطية، هو الفرق ذاته بين السـراب والماء! المستبد خبير فى التفريغ والإجهـاض، وهـذه مهنته وتخصصه، وقد تنبأ بهذا رسـول الله ﷺ حيث قال : «يأتى زمـان على الناس يصدق فيـه الكاذب ويكذب فيه الصادق ويؤتمن فيه الخائن ويخون فيه الأمين ويتكلم الرويبضة. قالوا: وما الرويبضة يا رسـول الله؟ قال: التافه يتكلم فى شـؤون العامة» (ابن ماجه ٤٠٣٦) أو كما قال ﷺ. ومعنى آخر الحديث: التافه من الناس يقودهم.

ويبـدو أن زمـن الرويبضـات كان ولم ينته زمنهم. وما يقترن به مـن تفريغ للأمور من محتواهـا، وقلب معناها ومغزاهـا، فالأمين عند الرويبضة خائـن والخائن أمين والصادق كاذب والكاذب صادق والمنافق مخلص والمخلص مخرب، وهو يملأ المؤسسات العتيدة سالفة الذكر بموثوقيه، من كاذب وخائن ومنافق، إلا من رحم ربك، وهم قليل، ويستعمل فى هذا أحط الطرق وأخس المسالك للوصول إلى ذلك.

فـلا بأس من إقامة انتخابات لكـن يزوّرها، ولا بأس من كلام عن حرية الرأى، ولكن نلاحق من يقول الحق فى رزقه وأمنه وعرضه، ولا بأس من «محاربة الفساد»، ولكن يفترس بالشـعار ضحايـا بعينهم، ذرًا للرماد فى العيون، وتضليـلا للناس، ولا بأس من كلام عن التنمية، ولكن تبقى جل خيراتها فى يديه ومن حوله، ولا بأس من كلام عن أمن البلاد،

ولكن يثير فتنا مدروسة، ثم يخمدها إيهاما للعامة بالحرص على الوطن، وهكذا! مسرحية التفريغ والإلهاء والخداع، مسلسل لا ينتهى ما دام المستبد على الكرسى! والأنكى أن هذا الإفك يتم وسط هالة من ادعاء الحرص على الشعب وسيادته والمال العام والتنمية وكرامة الإنسان!

٢٥ - إفساد الحياة الفكرية والسياسية والإعلام:

فى المجتمع الاستبدادى يعلو المداهنون. حيث يشد المستبد أزرهم بمؤسساته وما لديه من وسائل، فتجدهم يتبوؤن أعلى المناصب فى هيئات الثقافة والإعلام، تؤازرهم دور النشر والمطابع فى ترويج ما يكتبون، وعلى النقيض، من كان حرا لا يقبل الاصطفاف تحت راية المستبد! فكيف يكون - حينئذ - حال الفكر والإعلام؟!

كما أن أخطبوط المستبد لا يرضى إلا هيمنة تامة على الحياة السياسية، ومن وسائله - فضلا عما تقدم - إقامة كيانات - أحزاب وغيرها - بمسميات مختلفة، ثم يحشو فيها أعوانه سرا، ويوهم الناس أنها دم جديد، والغرض كله، الإلهاء والتشويش على أى عمل جاد.

كما أن من ثابت سياسات المستبد التآمر على التجمعات المعارضة - أحزاب، جمعيات، نقابات.

ويلتمس فى هذا ما وسعه من مكر، فتارة بتشويه الأفكار، وأخرى بتشويه الأفراد وثالثة بدس الجواسيس والاختراق.

٢٦ - انحراف التنمية الاقتصادية:

دولة الاستبداد مرتع للاستئثار، فالمستبد ومن حوله ومن والاه، يرتعون فى البلاد وجلّ همهم جمع المال، وحيث إن من ينهب الاقتصاد هو ذات الذى يوجهه، ترى التنمية وقد طوّعت وانحرف مسارها لتخدم الفئة المتسلطة، ولا بأس أن تهمل عندئذ، مصلحة عامة الشعب، وظروف الوطن وإمكاناته وتوجيه الاستهلاك وترشيده والأساسى من الثانوى ومتطلبات البيئة وغير ذلك.

فتغدو البلاد مع طول الأمد عجبا فى اقتصادها.

تنتج وتستورد ما يترف، وتهمل الضرورى، تستدين وتبدد، تصنع ولا تحسن الصناعة، تبذر الماء وتلوث الهواء والتربة، والثروات الطبيعية والموارد الأساسية، يتلاعب بخيراتها القلة المحظية.

إنها سلطة فى اتساق مع ذاتها حقا! حيث قلبت مهمة الحكم من رعاية الشأن العام بما يصلحه إلى استمرار التحكم وتضخم ثروات المتنفذين، وإن مَنّ المستبدُ ببعض المنافع فنتاج ثانوى لأصل القصد أو ذرّ للرماد فى العيون.

٢٧ - تضخم العواصم وانهيار الأقاليم:

الدولة الاستبدادية – بطبيعتها – تستدعى الطبقية المفرطة فى كل مناحى المجتمع الذى تحكمه، فهى بين ثراء فاحش مترف وفقر مدقع منسى، وبين قصور وأكواخ وبين زمرة، تتحكم فى كل قرار، وملايين يائسة بائسة لا حول لها ولا قوة وهكذا!

ولو تتبعنا كل ظاهرة من السالف ذكرها ومآلها، لوجدنا إنها تفضى، أن يصبح المجتمع مشطورا فى واقعه إلى قسمين كل نقيض الآخر.

القسم المترف والقسم المدقع وبينهما وحولهما حواش قليلة.

فحاضرة الحكم (العاصمة) متضخمة، ولها جلّ الخدمات، ويظن الزائر لها أن البلد على درجة من التحضر والرقى، حيث لم ير الأرياف!

وأما خارج العاصمة، فالنقص والعوز فى كل شىء، ثم داخل حاضرة الحكم ذاتها ترى فيها أفخم العمران يُغَرّ به الزائر. وأما الأطراف وأحياء الفقراء، فهى البؤس والفوضى.

وهكذا الشىء ونقيضه، ويأبى الاستبداد إلا أن ينتج ما هو من جنسه وطبيعته، أنماط من الوجود والجغرافيا على شاكلته: سلطة مطلقة فى أيدى القلّة وتهميش لجمهور الناس. عاصمة ضخمة فخمة، وإهمال لباقى البلاد، وأحياء فخمة تنعم بالخدمات، وبؤس فى الباقى. ومال غزير فى أيادى قليلة، وفقر عند عامة الناس، وهكذا دواليك.

٢٨ - وتعم ثقافة الاستبداد فى المجتمع:

الناس ما ألفوا، وقد ألف المجتمع الرأى الواحد والقول الواحد والبطل الواحد الملهم، فيسود الاستبداد فى كل الولايات العامة والخاصة. فالحاكم مستبد على أى حال، ومن ثم ولاته وأعوانه، وكذا ناظر المدرسة والمدرس ورئيس المخفر ومدير الشركة ورئيس البلدية والأب فى بيته وإمام المسجد وصاحب الرأى ورئيس الحزب، وحتى الداعين إلى إزاحة الاستبداد تراهم يقعون فى ذات الحبائل والشمائل! فتراهم يقولون ما لا يفعلون، وفى حركتهم ومع من حولهم، تجدهم ضيقى الصدور لا يقبلون النقد وحتى الحوار إلا قليلا، وهكذا يصبح الاستبداد: ثقافة وعادة من العادات وسجية مترسخة متوطنة.

وعليه لو قدر لمؤسسة الاستبداد أن تزول يوما، فالمهمة الباقية أدهى وأمر: ألا وهى شفاء المجتمع من أسقام وطّنهَا الاستبداد على مر السنين فى كل الفئات وعلى كل المستويات.

٢٩ - إفساد القوانين:

يعمل المستبد على تشريع القوانين التى تحمى التحكم والاستئثار وترسخه، ومن ذلك تقييد الإعلام، وأشد العقاب للمخالفين فى الرأى، الناقدين للإدارة، وتحظى التجمعات السياسية وغيرها بالتقييد والحظر، كالأحزاب والجمعيات والنقابات، وكذا يعمل على إضعاف الهيئات الرقابية وإجهاض عملها.

٣٠ - إفساد القضاء:

يعمل المستبد على الإخلال بمهمة القضاء، وهى إقامة العدل، إذ يعمد إلى حشو أجهزته بأعوانه وأصفيائه وبمن يخشاه ولا يقضى إلا بأمره، فتجفف منابع الإنصاف إلا قليلا.

ويصبح القضاء فى ظل الاستبداد أسدا على ضعفاء الناس وعامتهم، وأما حمى الحاكم ومؤسساته، فهو أمامها ذليل يتلقى الأوامر من صاحب السلطان وأعوانه.

٣١ - شراء الذمم:

يشترى المستبد ولاء الناس بالمال والمناصب، وهى كثيرة فى يده، ولا رقيب ولا حسيب، فيعلو ضعاف النفوس وفاسدوا الطوايا ويصبح ولاة الأمر من أراذل الناس، إلا القليل الذى أفلت من غربال الحاكم أو استعمله لأمر فى نفس يعقوب! ومن ثم ينشر هؤلاء الضعفاء ثقافة الفساد، ودنو اليدين بين الناس، فيعم البلاد الباطل فى القول والعمل، وكيف حينئذ أن ننتظر حصادا غير ما زرعنا؟! لقد زرعنا مرّا، إذا نجنى حنظلا فى أمننا ونمائنا ورخائنا وقوتنا، ورد فى الأثر «فئتان إذا صلحا صلح الناس وإذا فسدا فسد الناس، الأمراء والعلماء».

٣٢ - نشر القنوط والجبرية:

الصنيع المستبد فى المجتمع ينشر الركود فى كل أركانه – الفكر والثقافة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية – فترى الناس حيارى، ليس حولهم إلا ما يقزز: كذب ونفاق ورشوة وظلم وترف وفقر وفساد ينخرُ المؤسسات جميعا، فى التعليم والتربية والثقافة والإعلام والاقتصاد والقضاء والتشريع والرقابة، وفى خضم ذلك المستنقع الآسن، كامل الأطراف،

لا يجد عامة الناس، بل الكثير من المثقفين والمتعاطين بالشأن العام لهذا السيل العرم من الفساد، تفسيرا أو علاجا.

فهو متشابك متداخل ومتراكب، ومن ثم يلجؤون إلى السهل «المشؤوم ألا وهو الجبرية» أى إن قدر الله سبحانه وتعالى، قد وقع علينا بإرادته الأزلية، وليس لنا من الأمر شيء!

وقدر الله حق، واقع لا محالة، عدلا على من فرط واستكان، ولم يفكر ولم يتدبر ولم يعمل. إلا أن الله سبحانه وتعالى لا يظلم الناس شيئا وما أصابهم فمن أنفسهم وجزاء وفاقا على تفريطهم.

قال تعالى ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ الشورى ٣٠.

٣٣ - السلبية والانطواء وإهمال الشأن العام:

يجعل المستبد ثمن الإخلاص للوطن لا يطيقه إلا القلة، إذ فيه نهى الحاكم ونهره عما يقوم به من ظلم، ويفضى ذلك غالبا، إلى السجن والملاحقة فى الأرزاق، أو حتى الموت! وعليه يلجأ أغلب الناس إلى الصمت والإنكار بالقلب، ويفضى ذلك مع الزمن إلى دنو الروح الوطنية وتفكك الشعور بالمسؤولية العمومية، ويلاحظ المراقب فى هذا عجبا، فمثلا الشاب يرى الجندية عبئا ثقيلا لا يريده، وحتى المتدين منهم، وهو يعلم أجرَ الرباط فى سبيل الله! وإن ألزم به يبذل استطاعته ليجعله شكلا لا حياة فيه، والمدرس يجعل مهمته إرضاء الناظر مع قليل التفات لتربية الجيل، والموظف همه أن يتملص من أوقات العمل قدر الإمكان والعامل يرى فرصته فى غياب الرقيب، ورب البيت يرى مسؤوليته حدود بيته وفقط، وما خارج جداره لا يعنيه، فتجده نظيفا فى منزله ويلقى القمامة فى الطريق، وهكذا دواليك.

والأكيد أن من مسببات هذه السلبية، عداء المواطن الراسخ الدفين للمستبد ونظامه، ولسان الحال يقول: ما دمت أيها المستبد تزعم أنك اللهم القادر، ولا تجعل لنا من الأمر شيئا، فعليك وزر الخراب فى الشأن العام ولن نعين فى إصلاحه.

٣٤ - إفساد العقول بتكأة «المؤامرة»:

يوظف المستبد مقولة المؤامرة الداخلية والخارجية فى دعم بقاء الحكم، فتراه يروج دائما: أن حسّاد بلده كُثر وهم لا يكلّون عن نسج المؤامرات، وحيث إنه حاصر الواعين

بالسجن والإسكات والتضليل، ترى عامة الناس وقد رددت ما يردده من هذا الهراء، ومن ثم يمعن فى إفساد ما تبقى من عقول الناس، ومن ثم إلهائهم عما يجب القيام به.

ولقد سبق الحديث عن مقولة المؤامرة وما نراه بشأنها فى الفصل (١٠).

٣٥ - فساد السياسة الخارجية:

وتبقى أولوية المستبد الأساس: حكمه واستقراره، ومن ثم يوظف العلاقات الخارجية لهذا الغرض، فما كان منها - أو توهّم أنه - فى صالح الحكم، أقامه وقوّاه ورعاه وما كان غير ذلك ضعفه وأهمله، ولو كان ذلك فى تضاد مع مصلحة الوطن.

فتراه ينسج أوثق العلاقات - أولا - مع أمثاله من المستبدين ويهمل العلاقة مع الدول الديمقراطية، وإن كان ولا بد، فلمصلحة مادية يرجوها لتقوية خزينته، إلا إنه يبين بوضوح: أن ما يصلح لكم أيها الديمقراطيون لا يصلح لنا... نحن عندنا «ثقافتنا» الخاصة، و «حضارتنا» الخاصة، ولا نقبل «استيراد» النظم منكم هكذا!

وهنا فقط، يتذكر حضرته أن للبلاد حضارة وثقافة!

سبحان الله! وإن واجهه البعض، أن الحديث ليس استبدال حضارة بحضارة، ولا ثقافة بثقافة. بل تبادل الخبرات فى آليات الحكم وما يرشّدها، ولا يستحى صاحب المقام أن يلجأ - إن حوصر فى الحجة - إلى مقولة: إن شعبنا ليس واعيا بعد، بل أمّيالا تناسبه الديمقراطية فى السياسة!

وبذا يخرج مجددا خبأ نفسه، وما هو مسكون به، من رأسه إلى قدميه، إنه الحكيم العليم الأوحد، الوصى على الشعب القاصر والوطن المهدد!

وهو يعلم يقينا، أنه كاذب فى الأول والآخر، ويا شماتة الأعداء!

٣٦ - إلهاء الناس بتوافه الأمور:

يستعمل المستبد كل الوسائل مهما خسّت ودنت، لإلهاء الناس عن ظلمه واستبداده، فهو يصنع منهم شيعا وفرقا لا معنى لها ولا تمت لبناء حاضرهم أو مستقبلهم بصلة.

وقديما صنع المستبدون نزاعا حول التنوع فى الاجتهادات الفقهية، وأوهموا أن تحريرها وجمع الناس على أحدها أمر ضرورى وفى تناقض مع يسر الدين، كما ألهوا الناس بالجدل حول من الأفضل من الغابرين؟ وهو أمر لا يعلمه إلا الله.

إذ فى غياب الحرية المغدورة بالحاكم ومكره – والتى تتيح للعقول الكبيرة النظر فى شأن الحاضر والمستقبل، وما ينبغى أن تبنى عليه الولايات، كى تقوم برعاية الشأن العام كما يجب، وبدلا من ذلك ترى العلماء – فى مناخ الاستبداد – وقد انصرفوا للجدل فى الماضى وتفاصيل الاجتهادات الفقهية والمزيد من التخريج وافتراض النوادر، بل والمستحيلات، بل والرجم بالغيب والاختلاف عليه.

ونتساءل: كم أهدر من وقت وجهد فى الخلاف على أسماء الله وصفاته؟! والعجيب أن ذلك كان من أذكى العقول فى تاريخ الإسلام! رغم أن النبى ﷺ نهى عن ذلك قائلا «تفكّروا فى آلاء الله، ولا تتفكّروا فى ذاته فتهلكوا» أو كما قال ﷺ.

وكم ضيّع من جهد فى الجدل حول القضاء والقدر والجبر وموقع الإنسان بينهما. برغم أن القضية واضحة فى القرآن والسنة، وهى من المستعصيات على العقل المحض، أن يصل فيها إلى حجة قطعية تلزم الجميع، ولذا تكفل الوحى ببيانها، وكذا بيان ما على شاكلتها من قضايا العقول والوجود. (انظر الفصل ١٢ عهد النبوة).

وكذلك، كم ذهب من الوقت والجهد، بل وأثير من نزاعات حول مقولات الفلسفة اليونانية والشرقية وغيرها، ثم مهزلة الخلاف على قضية خلق القرآن التى لا معنى ولا طعم ولا لون لها!!

فماذا كان حصاد تلك الحوارات؟ كلها لم تحرر واحدة من تلك القضايا ببيان قطعى يلزم المخالفين! وبقى قول الوحى الخاتم فيها هو فصل الخطاب يؤمن به الراسخون فى العلم.

كما كانت تلك الحوارات مدخلا لنزاع الناس عامة وخاصة، وتفرقهم شيعا وأحزابا، لا تمت لبناء أو عمل نافع بصلة! بل أورثتنا تلك الحوارات – وحتى اليوم – مادة عقيمة للجدل نمضغ بها الماء ونجترّ الهواء ونختلف حولها ونستدعى مواتها من بطون التاريخ.

وكان ينظر المستبد لهذه الحوارات وحروبها الكلامية وغيرها مسرورا! إذ انصرفت العقول والجهود عن النظر فى تصرفاته وظلمه وفساده.

ونتساءل: ما سبب هذا الشطط من فحول العلماء حتى يلاحقوا مالا جدوى فيه ولا طائل وراءه من القضايا؟

أليس انفصالهم عن واقع مجتمعهم – قسرا – ببطش الحاكم؟! إذ واقع المجتمع هو عين حمى الحاكم وقضيته وحده، يتصرف فيها كيف شاء، ولا يقبل المشاركة فيها من

أحد! ومن ثم اضطر العلماء قسرا أن يشبعوا ذكاء عقولهم فى عالم افتراضى ليس بينه وبين حمى الحاكم صلة، وأما نقد السياسة الجارية حينئذ فى تاريخ الدولة الإسلامية وبيان ما يصلحها، فلم يكتب فى ذلك إلا أقل القليل وجلّه كلام عام فى الأحكام الشرعية، دون الحديث عن الواقع.

كما نرى مستبدى اليوم، وقد اختطّوا خطط أسلافهم، ولكن بروح العصر وثقافته! فتجدهم يحتفون أشد الاحتفاء بتأجيج العامة الهاتفين لكرة القدم، كما يخصوا هذه الرياضة بقسط من التغطية الإعلامية يفوق ما يخص التربية الدينية والوطنية مجتمعتين. والسوى أن يتريض الناس ويتعهدوا أبدانهم بما يصلح حالها، وأن تنشر ثقافة الرياضة وممارستها لكل الناس، وليس الهتاف لحفنة من الرياضيين، وأما الاحتفاء بالساقط من الفن فحدث ولا حرج! لقد بلغ الإسفاف أن غنّى المأفونون والمخمورون والجهلة بأدنى العبارات والألفاظ، وتم الترويج لهم دون خجل أو وجل! وانتشر هراؤهم بين الناشئة! كيف إذا يربّى الوالدان الغيوران أولادهما فى هذا المناخ المسموم؟!

وقد قيل:

متى يبلغ البنيان يوما كماله إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

٣٧ - انتشار فكر الغلوّ:

المستبد بما يقترف ويتصرف ويقنن يغلق أبواب الإصلاح المسالم أمام الناس.

فالمصلح المسالم مكانه الإهمال أو التعتيم أو السجن أو الملاحقة فى الرزق والأمن، وإن عظم خطره يتم التخلص منه بقتله. هذا الانسداد الذى ينتجه المستبد وحكمه هو الطريق المفضى حتما إلى الغلو من بعض الناس. فمنهم من يغلو يسارا ولا يرى إلا الخروج من دين المستبد الظالم وقتاله ومن معه.

ومنهم من يغلو فى الدين – وهذا أخطر – حيث لديه القليل من الفقه والعلم فتراه – رغم وضوح كبائر الحاكم – يؤول النصوص ويحرف الكلم ويسىء للدين بين الناس، وبدلا أن تفضى غيرته وقوة شكيمته إلى رشد – ترى خروجه موضع خلاف كبير فى المجتمع – نظرا لغلوه – ومن ثم يمكن للمستبد ولا يضيره!

وشاهدنا أن حركات الغلو فى الدين فى عصرنا كانت نتائجها علو سهم المستبد وخصما من جهد المخلصين الوسطيين العاملين على رد الظالم وإنهاء سلطانه.

٣٨ - نشر التفريط والزندقة وظهور الحركات المناوئة للإسلام.

يجند المستبد مظاهر الدين لمؤازرة حكمه. كما يحشد كوكبة من علماء الدين الطيعين حوله، فيرتكب بصنيعه هذا كبيرتين عظيمتين:

أولاهما: كبيرة الاستبداد.

وثانيهما: تشويه الدين فى أعين بعض الناس وكثير من الناس من لا يدقق ولا يفرز ولا يطيق عناء البحث والدراسة ويأخذ الأمور على ما بدت. فالدين عنده – دون حق – ما قاله شيوخ الحاكم، وإذا الدين أب للاستبداد مرسخ له!! هذا قطاع من الناس فتنه علماء السلطان، فتراه مفرطا فى أحكام الدين الذى لم ينصفه كما يظن خطأ.

وتارة ترى بعضهم، وقد اشتد به الافتتان، أن يخرج من رقبة الدين كاملا! ويعزو تخلف المسلمين وانحطاطهم إلى تعاليم دينهم – زورا وبهتانا –!

وهذا باب واسع، حقيق أن يفرد فى شرحه وبيانه كتب وفى التاريخ بنت بعض من حركات الإصلاح المزعومة كثيرا من مقولاتها على هذا الأساس. فبحثت عن النجاة من الاستبداد والتخلف فى حقول البعد عن الدين وليس بهديه.

إذ حاكم مستبد يؤمّ الصلاة، ويزعم حماية الدين، والأخذ بتعاليمه، يستبيح الدماء والأموال، بغير حساب يحيط به كوكبة من علماء الدين ضعيفى التقوى، يزينون له ما يفعل أو يسكتون على اقترافاته.

كما أن الحركات الباطنية وغيرها لم تخلُ منطلقاتها، ولفائف نفوس المؤسسين لها من حقد عميق على الدين والتشريع، فبدلا من أن يرجعوا الأمور إلى أصلها: أن الدين فى الكتب قرآنا وسنّة، وليس فى أعمال الناس وأقوالهم بالضرورة، فتلك حجة على الناس وليس على الدين، أخذوا الدين بجريرة أعمال الناس.

ولا يسعنا إلا أن نذكر ما قاله القرامطة، برغم فجرهم سببا لعدوانهم على بيت الله الحرام والحجيج ومساجد المسلمين. كتب د. أحمد شلبى فى (٣٠ – ص٥٧٠) ما يلى: (بقى أن نذكر التعليل الذى يقوله القرامطة لعدوانهم على بيت الله الحرام وعلى مساجد المسلمين:

يقول القرامطة: إن سبب ذلك أننا وجدنا أن الحجاج يرتكبون الكثير مما يخالف الإسلام. وإن الأموال التى يحجون بها، فيها الكثير من السحت وأموال اليتامى، وإن

المساجد يدرس فيها الكثير من الأحاديث المكذوبة على الرسول، ويجلس للتدريس بها شيوخ فجرة، يؤيدون كل خليفة مهما جار أو غشم ولا يحفظون هيبة العلم «انظر كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة للحماد اليمانى ص ١٤».

وفيما يلى كلمات أبى طاهر سليمان يشرح فيها للخليفة الفاطمى بإفريقيا سبب ما أنكره عليه فى هذا الشأن: أمّا ما ذكرت من قتل الحجيج، فو الله ما فعلت ذلك إلا بعد وضوح الحجة كاتضاح الشمس، فقد ادعى هؤلاء أنهم أبرار وعاينت فيهم أخلاق الفجار، فحكمت عليهم بحكم الله، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.وأمّا ما ذكرت من إحراق المساجد، فأى أماكن أحق بالخراب من مساجد إذا توسطتها، سمعت الكذب على الله تعالى وعلى رسوله بأسانيد من مشايخ فجرة لما أجمعوا عليه من الضلالة وابتدعوا من الجهالة «على سامى النشار: نشأة الفكر الفلسفى ص ٤٤٨».

كما أن استئثار العرب بالحكم ومؤسساته، فى دولة متعددة الشعوب والأعراق والأجناس – وجذر ذلك فى الأصل والأساس هو الاستبداد – خلق شعورا بالمهانة، وضعف الانتماء للدولة لدى تلك الشعوب، فثارت وعبرت عن ثورتها، تارة بالفكر رفضا للعرب ودينهم، وتارة أخرى بالسلاح والتآمر. وكان ما كان من ضلالهم البعيد، فأبطل معظمهم الشريعة، وخرج من الإيمان والإسلام جملة وتفصيلا.

كما استأثر الترك فى العهد العثمانى بالحكم فى مقابل العرب وغيرهم، بل تعنصروا على العرب بالذات! وحتى قدموا عليهم شعوب البلقان بمراحل!! كما حاولوا هجر لغة العرب ما استطاعوا. ويبدو أن حكام الترك أرادوا بذلك دفن فضل العرب، حيث منهم وحدهم المنافسة على الحكم. برغم أن كل مسلم يدرك أن العرب هم مادة الإسلام الأولى ومؤسسوا دولته منذ النشأة، ويستحيل إنكار ريادتهم فى دولة تقول إنها خلافة إسلامية، بل كان المنطق والحكمة تستدعى أن يأخذ بالعربية لغة القرآن لسان لكل السلطنة لو لم يكن الاستئثار والاستبداد وكان الموجه هو الإسلام حقا.

يقول د. أحمد شلبى فى موسوعة التاريخ الإسلامى (١٠ – ص٨٨٠ – ٨٨١) واصفا خسارة الدولة العثمانية بإضعافها العرب وإفقارهم.

(أثبت العرب فى أزمات كبيرة من أزمات التاريخ أنهم أبطال مغاوير، وأنهم يصمدون أمام الأحداث، ولا يهنون أمام المشكلات، وحسبك أن نتذكر اكتساح الجيش العربى

لدولتى الفرس والروم فى مطلع الإسلام، وأن نتذكر كذلك موقف الجيش العربى المصرى من المغول، حيث دحرهم وهزمهم شر هزيمة فى عين جالوت سنة ١٢٦٠م، ومنح النجاة والسلامة للثقافة العربية والإسلامية، بل والإنسانية من شر هؤلاء البرابرة، وحسبك أن نتذكر كذلك موقف مصر والشام من الصليبيين، حيث ناوروهم ونازلوهم طيلة قرنين من الزمان حتى كتب لهم النصر ومن أجل هذا كان المسيحيون يحسبون ألف حساب للبطل العربى قبل أن يقدموا على الهجوم عليه.

وجاءت الدولة العثمانية، واستطاعت باسم الإسلام أن تشق طريقها للنصر فى الصفوف العربية، ولما تم لها النصر، جردت المارد العربى من أسباب القوة، فحرمته الأسلحة والتدريب، كما حرمته الثقة والتقدير، بل حرمته الأمن ولقمة العيش.

ولقد كانت فرصة للمسيحيين أن يخلو الجيش العثمانى من الرجل العربى الذى كان يبعث الرعب فى قلوبهم بتاريخه الطويل ونضاله القوى) انتهى.

ويبدو أن هاجس المنافسة على السلطة والخلافة، كان وراء كل ذلك الازدراء الذى ناله العرب من قبل العثمانيين، إذ أن ذلك كان هاجسا دائما فى أوساط البلاط العثمانى.

يقول السلطان عبد الحميد فى مذكراته (٢٧ – ص ٣٩) فى معرض مخاوفه على العاصمة استانبول أن تقع فى يد الروس: (وهذا يعنى نهاية كل شىء. إذا أضعنا استانبول أضعنا معها الخلافة، ستؤول الخلافة حتما إلى العرب).

كما تكرر ذات المنحى فى كثير من الحركات التى زعمت الإصلاح فى القرن العشرين، لقد بنيت أكبر الأحزاب العربية على معاداة الدين أو تنحيته جانبا. وتم الترويج لفكر ظالم لا يمت للحقيقة فى شىء: إن الإسلام والتمسك به أصل داء الأمة والعدو الأول للتجديد والتقدم!

والواقع أن ما يستحق الوصف الذى قالوا هو نظام الحكم الاستبدادى الفاسد الذى حكم باسم الإسلام زورا وبهتانا وعاث فى جسم الأمة أمراضا لا تحصى وأوصل الناس إلى ما نحن فيه.

وعجبا أن يكون الدين الحنيف الخاتم، الذى أسس أمة العرب من جديد وأنشأها إنشاء ثانيا ووحد أقاليمها ولغاتها وأرضها وكياناتها وبنى لها بنوره فكرا وعلما وقوة وحضارة سادت بها الأرض عشرة قرون، ودانت به لها الإمبراطوريات القديمة، وجعل لها رحما

إســلاميا ممتدا على طول المعمورة وعرضها. عالما إســلاميا تجاوز تعداد أهله ١٥٠٠ مليون نســمة منتشرون فى شتى أقطار الأرض. وبعد هذا كله يكون نصيبه من بعض منتسبيه هذا الافتراء والإنكار!

ألا إنه الجهل والعقوق!

وأخــيرا: قاتل الله الاســتبداد وأعوانه وأنصاره وأمراضــه والجاهلين به والقاعدين عن دراسة تاريخه وأطواره وما فعله فى الأمة من خسارة وضياع فى دينها ودنياها!

١٨ - ٢: عن درء الفتنة.

بقى أن نذكر بالمقولة الشرعية «درء الفتنة» فى سياق الجدل مع الولايات ونظم الحكم، وهى مقولة تعتمد الترجيح بين خيارين، واختيار أخف الضررين والخياران هما:

أولا: قبول الواقع على حاله، ومحاولة تحسينه قدر الطاقة دون إثارة أو تحد أو نزاع.

ثانيا: الانتفاض على الواقع بكل الوســائل المتاحة، مما يفضى إلى تعطيل المصالح إلى حين والى سفك الدماء وإضعاف السلطة، بل وتلاشيها فى مرحلة الانتقال.

وتلك مقاربة لا بد من دراستها بعمق وشمول وروية، وفى كل حالة على حدة، ويتوقف الخيار فيها على نتائج الدراســة الشــاملة، العميقة إلا أننا نذكر هنا ببعض المفاصل التى لا بد أن تشملها تلك الدراسة ومنها:

١ – مدى عمق الاستبداد وشموله.

٢ – مدى فساده، ومدى انتشار ذلك الفساد.

٣ – وجود العقلاء من عدمه فى مؤسســة الاستبداد العليا والقابلين للسماع والأخذ والعطاء والتغيير وإن كان جزئيا.

٤ – هل فســاد الاستبداد بلغ مرحلة ممنهجة تلقائية تسنده القوانين وتروج لثقافته القوى المسيطرة على شؤون المجتمع (أى استبداد وفساد مؤدلج).

٥ – مدى الفعالية لمحاولات التحســين الســابقة والتى كانت مع نظام الاســتبداد ومدى استجابته لذلك بالفعل.

٦ – هل يمكن بالفعل وبعد دراسة القضية السياسية والاجتماعية كاملة شاملة الخروج من الاســتبداد وأمراضه بالتطور التدريجى والتأثير بالحســنى على سدنة النظام، أم هل يقوم الراقع برتق خرق وفى الوقت ذاته ينتج الاســتبداد خروقا عدة جديدة والســبق للاستبداد فى الإفساد؟

لا بأس أن يحصل المجتمع على حقه فى الكرامة والعدل ممن اغتصبوا ذلك وبالتقسيط وفى أجل معقول، لكن لا يجوز أن يحصل المجتمع على جزئية من حقه ويخطف منه مجددا جزئيات عدة فى الوقت ذاته، ومن ثم الحال فى نقص وليس فى تحسن.

٧ – لابد للدارس أن يستحضر أن خروج المجتمع من إدارة الاستبداد والتسلط إلى إدارة الشورى والحرية أمر من متعلقات الكرامة الإنسانية والوجود السوى للأفراد والجماعات وفى كل المجالات ولا محيص عنه ولا بديل له إذ هو المحرك الأساس لأى تقدم أو ازدهار أو حضارة أو نماء أو صلاح.

٨ – كما لا بد للباحث أن يستحضر اعتبارين محوريين فى بحثه عن حقيقة ما نحن بصدده، وأين نتجه؟

(أ) استحضار المقام المحورى المفصلى السننى للحرية الفردية والمجتمع الحر فى بناء السعادة والتقدم والكرامة فى الدنيا والآخرة. ولقد حاورنا هذا الاعتبار فى كتابنا فى أكثر من موضع.

(ب) أن يستحضر الباحث المفكر التكلفة الاجتماعية والسياسية الفادحة للاستبداد وعلى كافة المستويات وفى كل المجالات وذلك معنويا وماديا وليرجع من شاء إلى ما قدمناه فى الصفحات السابقة مباشرة عن أمراض الاستبداد وسمومه ، ومن ثم لابد للباحث أن يستحضر وفى ظل الاستبداد ومؤسساته القميئة (ماضيا وحاضرا ومستقبلا) :

– كم من الحقوق ضُيعت. وكم يُتم من الأطفال. وكم رُمّل من النساء. وكم من الناس صغارا وكبارا أصابهم الجهل، وكم من العقول جُمدت، وكم من المصالح فُوتت، وكم من الأموال نُهبت وبُددت وكم من الأنفس ضُللت، وكم من التنمية عُطلت. وكم من الكرامات والأعراض انتهكت، وكم من الناس ذهبوا ضحايا للمرض والبطالة والفقر والإفقار، وكم من الخلائق روعت.

– كما لابد أن يستحضر المصائب والنكبات ذاتها يجرى نسجها فى الحاضر وقادمة لا محالة فى المستقبل وعلى المنوال ذاته إن بقى الحال على ما هو عليه.

١٨ - ٣: كيف ولم ظهر الاستبداد فى حياة المسلمين؟:

بدأت دولة الإسلام بسيطة بساطة العرب حينها، وبما يتناسب مع مساحتها فى المدينة المنورة وجوارها القريب، وقادها رسول الله ﷺ، مبلغا عن ربه بالوحى، ومن ثم

لم تكن بحاجة لكثير من القواعد التأسيسية (الدستورية) التى لابد منها فى إنشاء الدولة فى العادة. حيث كان الرسول الكريم هو الإمام دون منازع، يؤيده الوحى، وله الأمر فى فض النزاعات والقضاء فيها، وطاعته فى كل ما يأمر به طاعة لله تعالى. وبعد وفاة رسول الله ﷺ، تولى إمارة المؤمنين أبو بكر ﷺ، وكانت تلك نقلة مفصلية فارقة فى حياة دولة الإسلام، وبالذات فى المغزى الدستورى والتنظيمى، والخطاب مع الناس فى الداخل والخارج.

المشهد تغير جذريا!.. غاب الرسول المبلغ عن ربه، وجاء رجل جليل يحكم، إلا إنّه ليس بنبى وطاعته ليست بالضرورة طاعة لله دون منازع، حاكم زمانى يصيب ويخطئ، ولا يصحح له وحى، إلا أنَّ تراتيب الدولة وآليات حركتها، بقيت – بالتقريب – كما كانت أيام النبوة.

ثم جاء عهد عمر ﷺ، وتوسعت الدولة توسعا عظيما فى زمن قياسى، (فتح الشام والعراق وفارس ومصر)، إلا إنّها بقيت أيضا فى المؤسسات العليا على ما كانت عليه أيام أبى بكر، رجل تقى نقى يحكم ويقرر ما يراه، يستشير فيما يرى أنّه يستحق الاستشارة، إلا أنَّ قوله هو الفصل.

لقد حاكى الخليفتان فى هذا عهد النبوة، إلا أنَّ البون شاسع بين الحالين وذلك من بابين:

(أ) خصوصية قيادة الرسول الكريم للدولة مؤيدا بالوحى.

(ب) اتساع رقعة الدولة اتساعا عظيما فى المساحة، وكذا أعداد التابعين لها من الناس بعقائد وسجايا منوعة.

ونرى أنه لولا عدل عمر ﷺ المطلق، وحزمه الفائق، وزهده الأقصى، لظهرت نزاعات مبكرة، وفى عهد عمر ﷺ، شبيهة بما ظهر فى عهد عثمان ﷺ.

ثم جاء عهد عثمان ﷺ، وهو إمام تقى، إلا إنّه ليس بحزم عمر ولا عزمه ولا زهده، وهذه لا تضيره ﷺ، فالناس معادن، وهو يفوق عمر ﷺ فى خصال، منها لين جانبه ورقته وحياؤه. إلا أنَّ الحكم يحتاج إلى خصال عمر ﷺ، أكثر من حاجته لما يتفوق فيه عثمان ﷺ، وخاصة إذا كان الغالب هو قرار الفرد الإمام.

كما أنَّ الفجوة الدستورية الهائلة التى حدثت بوفاة الرسول ﷺ، إمام الدولة الأول الموحى إليه، لم تستدرك، ولم تعطى ما تستحقه من اهتمام، وبقى شكل الحكم فى مؤسسة

رأس الدولة على حاله، إمام خليفة يحكم. ويستشير من حوله من أئمة الصحابة، ثم يقرر مـا يراه. كان الخليفة يفض النزاعات بين الناس بنفسـه مباشـرة، أو بمن يوليهم لذلك، ولكن من يفض النزاع إن كان مع الخليفة ذاته ومع قراراته؟ وهو رجل فاضل إلا إنّه ليس معصوم ويخطئ ويصيب.

هذه الفجوة الدستورية، لم تستدرك فى وقتها المناسب، ونرى أنّ وقتها الأمثل كان بعد تولى الخليفة أبى بكر ﷺ مباشرة. وبعد حوارات السقيفة، التى بينت تنوع الرؤى فيمن يتولى رأس الدولة بعد وفاة الرسول ﷺ وربما كان علاج ذلك، أن يؤسس مجلس شورى ذو صلاحيات، يشـارك الخليفة السـلطة والرأى، ومن ثم من لم يبايع بتولى رأس الدولة، لم يخرج من دائرة القرار بل شـريك فيه من خلال مجلس الشـورى المذكور. إلا أنّ ذلك لم يحدث، وساعد صغر مساحة الدولة أيام أبى بكر ﷺ، ثم خصوصيات عمر ﷺ فى الحكم بعد ذلك، أن حالت دون تفاقم الأوضاع ونرى أنّ عمر ﷺ استشعر تلك الحاجة، ويشى بذلك قراره قبل موته، أن جعل اختيار الخليفة الذى يليه، فى مجلس شـورى حسـما لنزاع محتمل. ونذكر القارئ الكريم: أنّ ما قدمناه لا علاقة له بنزاهة المعنيين، بل تحليل لاحق للأحداث السياسية والاجتماعية. ويبدو أنّ الأسـباب تكمن فى بسـاطة حياة العرب حينها، وحداثة عهدهم بالدول الكبيرة، وسـعة الدولة فى وقت قياسـى، وكذا ترك مؤسسة الدولة على ما كانت عليه تأسيا بالرسول ﷺ. ونحن المسـلمين نتعبد الله باتباع الرسـول ﷺ، إلا أننا لا نسـتطيع أن نحاكى ما كان لعصمته ﷺ علاقة به، وكذا خصوصيته ﷺ فى تأثيره على الناس.

ومـن ثـم كان ما كان من الأحداث التى سـبقت مقتل عثمـان ﷺ. إذ كان النزاع مع الخليفة ذاته، وبدأ احتجاجا على قرارات اتخذها، ثم تطور إلى المطالبة بعزله.

وفى غياب الطرف الثالث الدستورى المتفق عليه (السلطة الشورية مثلا) الذى يحكُم فى النزاع، بما يطمئن له الطرفان المتنازعان، وقعت الطامة بمقتل عثمان ﷺ.

ورغـم تطـوُّر الأحداث إلى هذا الحد لم ينته النزاع بالطبع، بل بدأ على أشـد ما يكون إذ لعثمـان ﷺ حزبـه ولطرف النزاع الآخر حزبه، ثم تولى علـى ﷺ بمعرفة هذا الطرف الأخير وحده.

وتكرارا غياب الطرف الدسـتورى الثالث، الذى له الشـرعية والمشـروعية فى نظر معظم الناس، كى يحسم الأمر فى حالة غياب الخليفة بالموت؛ فاقم الأمر، حيث لم يكن على ﷺ إماما أجمع عليه الناس، ونذكر أيضا أن ذلك لا علاقة له بفضل الإمام على ﷺ وعلمه وسبقه.

كما بقيت مؤسسة رأس الدولة فى عهد على ﷺ على بساطتها، وعلى حالها: الخليفة يحكم بقوله، ويشاور من يشاء قبل ذلك. إلا أنَّ مجتمع المسلمين قُسِّم جراء ذلك رأسيا إلى قسمين:

حزب عثمان المقتول ﷺ ومثّله معاوية.

وحزب على ﷺ ومن بايعه ووالاه.

وهنا أيضا، وفى غياب الطرف الثالث الدستورى المقبول المؤسس خصيصا أصلا لذلك، والذى يفض النزاع سلما، احتكم الحزبان إلى السلاح.

وكان جراء ذلك الفتنة الكبرى بكل فصولها، إلى أن رسى الحال بتولى معاوية، ليحكم دولة مترامية الأطراف، حكما فرديا دون منازع، وبحجة منهاج النبوة فى الحكم! وذلك خلط عجيب! الرسول ﷺ حكم بعصمة النبوة. وعليه كان ينبغى بعد ذلك أن تبنى الهياكل الدستورية (مجلس حكماء – مجلس شورى) التى تضبط الحكم كله، بما فى ذلك تصرفات رأس الدولة.

ونرى أنّه لو قُدِّر بقاء جماعة الشورى التى أمر بها عمر ﷺ، والتى اختارت عثمان ﷺ للخلافة، ووُسِّعت، وكُلِّفت برقابة الحكم ومشورته، كهيئة تحكم مع عثمان ﷺ، لما حصل ما حصل.

إلا أنّ ذلك لم يحدث. وبقيت الذريعة فى فم الحكام المتأخرين: معاوية ومن تلاه قولهم: إننا نقتدى بمنهاج النبى فى الحكم، وكذا الخلفاء الراشدين، ويقصدون بذلك حكما فرديا مع ما يروه من مشورة لا تلزمهم.

ولقد فصّلنا فى هذا الكتاب أنَّ حكم الفرد، وبرقابة ضميره فقط، ودون حسيب أو رقيب مستقل عن ذاته، يفضى مع الزمن وبالتراكم، إلى أمراض الاستبداد من استئثار وفساد. وذلك عين ما حصل فى زمن معاوية وما تلاه من عهود، والغريب الطريف المحزن فى آن: أن الحكام منذ عهد معاوية ومن جاء بعده كانت ركيزتهم فيما اتخذوه من حكم فردى، هى اقتدائهم المزعوم بمنهج النبوة فى هذا المضمار، ثم سنة الخلفاء الراشدين، وتلك مغالطة بينة، إذ إنَّ النبى ﷺ حكم بخصوصية العصمة والوحى كما سبق البيان ثم الخلفاء الراشدون بحكم ظروفهم التاريخية من محدودية الدولة أولا ثم اتساعها فى وقت قياسى وتراكم المهام جراء ذلك مما تنوء به الجبال.

كمـا أنَّ هاتين الركيزتين المغشوشـتين، اللتين اتخذهما الملـوك ذريعة للحكم الفردى، استمر تستر الاستبداد خلفهما حتى زماننا الراهن. كما كان لهما الأثر الحاسم فى إنتاج فكر سياسى سوق الاستبداد ودعا إليه، واتخذ من الإسلام عنوانا، ونحن المسلمين لا يضيرنا أن نقلب فى تاريخنا ما اكتنفه حتى فى أحب العصور لقلوبنا، وهو عهد الخلافة الراشـدة، وبالذات ما بعد عمر ﷺ. وتلك عهود بشرية فاضلة، ولكنها لم تكن معصومة.

وجـراء الحرب الأهليـة – الفتنة الكبرى – وما انتهت إليه، من انتصار الفريق الأدنى سـبقا والأقل ورعا، وذلك بعد صراع دموى مرير، على طول الأرض الإسـلامية الأسـاس (الجزيرة العربية– الشـام – العراق – مصر)، أصاب المجتمع الإسـلامى ونفسـيته أفدح الأضرار، ونبين بعضا من ذلك فيما يلى:

وصـل الحكم الجديد بقيادة معاوية بعد معارك دموية طاحنة، وفُرز الناس رأسـيا بناء على ولاءاتهم؛ ولم يكن الفرز سياسيا كما يحدث عادةً فى حالة أهل الحكم ومعارضيهم، بـل كان فـرزا إقصائيا دمويا، إذ أصبح البوح بموالاة على، أو نقد حكم معاوية، طريقا إلى السـجن أو الموت. لقد أفضى ذلك أن تحولت الدولة من أداة لإدارة المجتمع بالود والعدل والتراحم فى حق الجميع، إلى مؤسسـة تشـترى استمرار ولاء من والاها فى الحرب، وقمع مـن كان فى الطـرف الآخر، أى تحولت إلى دولة شـرطية أمنية (بوليسـية) تقصى من عدلها وحدبها نصف المجتمع أو أكثر. ولا يخفى ما لذلك المناخ من أثر ضار على الشورى والنصيحـة والأمـر بالمعروف والنهى عن المنكـر. وبرغم دهاء معاويـة وحنكته ومحاولاته اسـترضاء الحسـن رضى الله عنه وكذا بعض رموز المعارضة، فإن المناخ العام وبعد حرب أهليه ضروس – كان لزاما – فى تضاد مع الحرية والشورى الحقه.

كما أن المجتمع الإسلامى ومخزونه النفسى بعد صراع الفتنه الكبرى، كان مختلفا عما قبلها. لقد أيقظت الفتنة النعرات القبلية، كما نشـطت الكثير من ذميم الأخلاق، كالحقد والمداهنة والنفاق والتآمر وشـراء الذمم وغرائز الشماتة والتشفى والثأر وحب العلو والظهور. إذ كانت أولوية كل من طرفى الصراع هى حسم السلطة لصالحه، وبالذات حزب معاوية، وهان فى ذلك الكثير من القيم المؤسسـة للنفس الإسـلامية برغم القول بها لفظا، والتخلى عنها واقعا.

قـال تعـالى ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ (الأنفال: ٦٣)

لقد خسر المجتمع الإسلامى بالفتنة الكبرى أو كاد، المعجزه الربانية التى تنص عليها الآية الكريمة، ألا وهى تأليف القلوب بين القبائل التى كانت متناحرة فى جاهليتها. لقد قارب المجتمع أن يصبح حاله ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ (الحشر: ١٤)!

ولعمرى أن هذه الخسارة بالذات لهى الأفدح والأبقى مع الزمن من خسارة الأرواح التى أزهقت والأموال التى أهدرت.

ولك أن تتصور أخى القارئ الأمراض النفسية التى تصيب المسلم عندما يسمع من منابر المساجد لعن على رضى الله عنه[1]، ويضطر للسكوت خوفا من بطش السلطان، كما يرى المسلم ويعايش الإساءة لأهل بيت رسول الله ولا يقول شىء خشية الفتك به. ونحن هنا لا نحاكم تلك السياسة السيئة، بل نبين الدلالات النفسية والاجتماعية لذلك المناخ، مقارنة بما كانت عليه روح المسلم فى الصدر الأول، وموقف النفس العربية من قضايا الحق والحرية والتلقائية وحتى قبل الإسلام.

كما أصبح هاجس الحفاظ على الملك حاضرا فى تفاصيل الحياة الإسلامية. فمن جانب، لابد من الحفاظ على ولاء من والى أثناء الفتنة، وذلك بالأعطيات والمناصب، وكذا لابد أيضا من مراقبة الخصوم السابقين وملاحقتهم. لقد استغلت الغرائز فى ذلك المضمار، ومنها التنافس والنعرات بين القبائل، بل وبين الأقاليم، ومثال ذلك الصراع المرير بين قيس ويمن، وبين شام وعراق.

لقد بدأ غول الاستبداد يطل برأسه ويبنى مؤسساته وعلاقاته وديناميته المدمرة الخاصة به، وعلى رأسها تحويل الحكم إلى غنيمة يستأثر بها القائمون عليه، وكذا ذووهم وأنصارهم وأتباعهم.

ومن هنا يتبين لنا أن الخسائر التى سببتها الفتنة الكبرى للمجتمع الإسلامى، لم تقتصر على الدماء التى أريقت، والأموال التى أهدرت، بل ماكان أفدح وأشد، وأبقى من ذلك مع الزمن، وهو الخسارة الفادحة فى نفسية العربى المسلم فى كل أركانها ومقوماتها، وكذا فى طبيعة العلاقة الاجتماعية والسياسية الحرة التى ربطت أفراد المجتمع إبان الصدر الأول.

ومن ثم ما سمى عام الجماعة (٤١ هـ) يوم تصالح الحسن رضى الله عنه (توفى عام ٤٩ هـ) مع معاوية (توفى عام ٦٠ هـ)، كان ظاهر الأمر. إلا أن مخزون الصدور كان شيئا

(١) ورد ذلك – مثلا – فى كتاب تاريخ الدولة العلية العثمانية لمؤلفه محمد فريد– مكتبة الآداب – القاهرة– ٢٠٠٩ م – ص ١٢،١١ (سبق ذكره فى فصل ١٤).

آخر. وتفاقم الأمر عام (٥٦هـ / ٦٧٦م) عندما أعلن معاوية رسميا البيعة لابنه يزيد، وجرت احتفالات التنصيب فى دمشق وكان الحجاز وحده غائبا عن المشاركة فيها (١٧ : ص ٢٦).

وانتج ذلك المخزون المحزن، والتوتر الداخلى، تلك الفتن الكبيرة، التى فاقت الثلاثين فى تسعين عاما حكمها بنى أمية، وأودت بعد ذلك بدولتهم من الجذور.

لقد كان جذر الفتنة الكبرى – كما هو معلوم – الاختلاف على عثمان رضى الله عنه، وكان مطلب الثوار – وإن أخطأوا التصرف بل وأجرموا – هو العدل والمساواة والشورى، ثم تطور الأمر إلى فتنة ماحقة، استوت بتغلب حزب معاوية بقوة السيف وبقيت «قضية الثورة» فى العدل والمساواة والشورى دون حل، بل تفاقمت أضعاف أضعاف فى خضم الصراع الدموى. وأصبح منحى الحفاظ على الحكم بالسيف، وتأليف الأنصار بالأعطيات والمناصب والولاءات القبلية، هو سنة الحكم عموما طوال حكم بنى أمية، يستثنى من ذلك عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه.

ثم استولى العباسيون على الحكم، وبطبيعة الحال بالسيف وبذريعة القرابة لرسول[1] الله أيضا وكان أن ساروا على المنوال ذاته فى تسييج الحكم بالأنصار والموالين، وكذا إقصاء المعارضين بل والفتك بهم. واستمر ذلك المنحى الردىء فى إدارة المجتمع لقرون، حتى أصبح من تقاليد الحياة الإسلامية، إذ سوقه الكثير من الفقهاء، وشُكِّلت الثقافة العامة على هذا الأساس. وكيف للشورى أن تظهر أصلا فضلا عن أن تزدهر فى ذلك المناخ السياسى المريض.

المجتمع الحاضن للشورى الحفى بها والمهيأ لها، هو مجتمع الأخوة والتراحم والتواضع والأمن والمساواة والإيثار والعلم وحب التعلم وحب النصيحة وأهلها وحب التلقائية وتقديم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، المجتمع الذى يحكم بإرادة أغلب الناس عن رضى وقناعة حقه.

وأما مجتمع العنف والسيف والاستئثار والاستعلاء والغرور والتدابر فطاردٌ لكل معانى الشورى، ومهما شقشقت الألسن بالشعار.

---

(١) كان العباسيون هم السباقين إلى طلب الحكم بدعوى القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يقل بذلك الإمام على رضى الله عنه، ولا الحسن ولا الحسين رضى الله عنهما؛ إذ إن تلك دعوة معدنها جاهلى، ولاتمت بصلة لقولة تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». إلا أن بعض المتأخرين من العلويين وظفوا هذا الأمر فى الصراع السياسى. ونرى أن ذلك المنحى كان أحد العوامل التى أثرت سلبا على فكر الشورى وأعاقت تطوره فى المجتمعات المسلمة.

لقد استسلم أغلب العقلاء لهذا النمط الجبرى فى الحكم، بل يئسوا من استبداله وأصبح الكلام عن الشورى الحقة من الأحلام، بل ومن الأوهام، وعم ذلك سائر الولايات والسلطات فى العالم الإسلامى، إلا ما ندر، وتعاقبت الممالك على بلاد الإسلام، من أقصى شرقه إلى أقصى غربه، وسنة الجبر فى السلطة هى السائدة، والحكم لمن كان سيفه أمضى، وجنوده أقوى، لا لمن كان أحكم وأعلم، وأتقى وأحلم.

كما سار على المنوال ذاته، المماليك والأتراك، وأمراء شمال إفريقيا، والأندلس والهند وغيرهم، وقاعدة الجميع : الملك والولايات تطلب بالسيف، وليس بالشورى والفضل، وردمت الشورى والولايات الشورية تحت ركام القرون من حكم الجبر والغلبة. ومن الأمثلة المضحكة المبكية: أن سلطنة بنى عثمان ، وقد طبق فيها قانون وثنى إجرامى، يتيح للسلطان الجديد قتل أخوته الذكور وكل من قد يطمح لمنافسته على منصب السلطان، وحبس البعض استثناء فى غرفة معدنية ، مادام السلطان حيا. والحال كذلك، فقد اضطر الأوصياء عند وفاة السلطان المفاجئة، وعدم وجود من يرث منصب السلطان (وقد قتل الجميع بالقانون الإجرامى!) أن أخرجوا المحبوس لعقود من آل عثمان ليتولى السلطنة، ويصبح بذلك «رسميا» خليفة رسول الله فى الأرض، وولى أمر الأمة الإسلامية، بعد أن قارب على الجنون أو جن فعلا من السجن الانفرادى! وقد كان ذلك حال العديد من السلاطين، ومن أفظع ماورواه المؤرخون، أن السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩) تولى وعمره خمسون سنة، قضى منها أكثر من خمس وأربعين سنة منفردا فى سجن الحجرة الفولاذية (٤٥: ص ١٣٩)!

وكل ذلك المنحى المأفون، كان نتيجة تجذر بدعة حكم الاستئثار والجبر فى عقول الخاصة والعامة، وعدم الجرأة على إعادة النظر، وتولية الأصلح كائنا من كان.

كما لا يخفى ما أصاب النصوص المقدسة، والسنن القولية والعملية، التى تأمر بالشورى من تحريف واختزال وتفريغ. بل تجرأ بعض الفقهاء أن أفتوا بجواز بيعة السلطان الجديد من شخص واحد فقط وتصح البيعة (٣٢: باب البيعة)!

إلى هذا الحد، بلغ الإهمال والإغفال بل والاستهتار بإرداة المجتمع وحريته، وفى أمر جلل، وهو منصب رأس الدولة.

كما أن تجذر فكر الجبر فى ثقافة المجتمعات الإسلامية، أفضى أن أصبحت مقولة الرجل القائد الملهم، والقول الواحد والفكر الواحد، واللجوء للقوة والعنف لتثبيت ذلك

ودعمه، هو المنحى العام لأهل الحكم، وكذا لكثير من الحركات السياسية الإصلاحية، بل أصبح السيف شعارا لكثير من تلك الحركات. كما وقع أغلبها فى أحابيل الثقافة المشبعة بحكم الفرد والاستبداد وعبر التاريخ، إذ دعت إلى إصلاح قائم على صلاح الفرد الحاكم، يبايعه الناس وكفى، ودون مؤسسات حقة، تلزمه ويلتزم بها. ومن ثم عود – فى النتيجة – إلى الصالح العبقرى المنتظر، أى إحياء لشباب الاستبداد بعد أن شاخ، وبغطاء إصلاحى زائف، ومهما صلحت نوايا القائلين بذلك.

إن من يقول بفكر واحد، وقول واحد، وقائد ملهم، لافكاك له إلا أن يضفى على ذلك كله مسحة عصمة ضمنية، وإن لم يصرح بذلك، أو حتى يشعر به! إذ إن هذه العصمة الضمنية، ضرورة لتسويق فرادة هذه السلة عند الناس، ومقاومة أفكار الآخرين وأرائهم. كما أن هذا المنحى النفسى العقلى الخالى من الرشد، يفضى بصاحبه إلى سلوك استبدادى، وغرور واستعلاء أخلاقى تجاه كل الناس، وحتى قبل وصول صاحب ذلك المنحى إلى أى ولاية أو سلطة. كما أن مصيبة ذلك المنحى الإضافية والأساسية، أنه يفضى بحامله إلى جمود فى الفكر والنظر، ورفض للجديد والصحيح من أفكار الآخرين، بل ومن أفكاره هو ذاته!! وكيف يقبل جديدا، وقد وقع فى تقديس ما هو عليه من فكر وحركة، أو ما يقارب التقديس، شعر بذلك أم لم يشعر.

والنتيجة أن قضية الإرث الاستبدادى فى تاريخنا، وكذا حاضرنا المأزوم جراء ذلك، قضية عميقة الجذور، كثيرة التلافيف، معقدة التركيب، وتحتاج إلى دراسات تاريخية واجتماعية ونفسية مستفيضة، وذلك لتحليلها، وكشف خباياها فى النفوس والعقول، وكل ذلك جهد مخلص شامل مأمول، لتطهير المجتمع من ذلك الإرث النكد.

ونعتقد أن ذلك التطهير والخلاص من ثقافة الاستبداد يحتاج إلى وقت طويل، وجهد جهيد، ووعى جديد، وذلك لسببين رئيسيين:

١ – إن ثقافة الاستبداد متجذرة فى التاريخ لقرون.

٢ – إن ثقافة الاستبداد سادت فى تاريخ المسلمين من خلال التحريف لبعض القيم الدينية. وكان لذلك التحريف مبتدعيه، إلا أن الأخطر: أنّ تبنى بعض الفقهاء حسنى النية ذلك التحريف، بحكم ثقافة الزمان الذى عاشوه وذلك لغفلة أو لتصالح مؤقت مع الواقع ارتؤوه حينها. ثم جاء بعض الخلف المعاصر الضعيف فكرا وفقها، وتخطف النتف

القليلة من التراث الفقهى التى تضفى الشرعية على السلوك الاستبدادى، والحكم الفردى، واتخذوها دينا لهم. ونرى أن ذلك المنحى ليس موقفا فقهيا جادا، بل نتاج مخزون نفسى وراءه مصالح ذاتية أو حنق عام على الغرب، أملته مرارات التاريخ وجرائم الاستعمار، ومن ثم كان الرفض لما طوره الغرب فى مجال المؤسسات الديمقراطية، وكذا السعى للتمايز عنه ولو فى الاتجاه الخطأ! إلا أن الرشد يقتضى ألا نسمح لمرارات التاريخ وصراعات الحاضر أن تملى علينا أخلاقنا وتفسد صحيح عقولنا.

رأيت شابا فى التلفاز، قدمه الصحفى على أنه «منظر ومفكر» فى حركة إسلامية مشهورة، قال الشاب – متحديا ومعتزا – فى سياق تعليقه على انتخاب رئيس مصر، بعد ثورة عام ٢٠١١م ما معناه «نحن لانبايع مع هذا الانتخاب، بل من نبايعه لاتنقض بيعته إلابموته أو كفره». ولا أدرى أى فقه هذا؟! و أى تقوّل هذا على دين الله؟! هذا الدين الذى أنزل لأولى الألباب، الذين يعقلون، والذين يتفكرون. صاحبنا الشاب يرى أن السكون والجمود، وإحالة العقول والقلوب إلى التقاعد، وانتظار موت الحاكم، مهما تبدل حاله، وثبت فشله، هو الأفضل والأجدى للأمة والمجتمع! وعلى أى حال، ليس هناك وسيلة منضبطة لإثبات كفره! ونحن نرى فى التاريخ، العشرات من جلاوزة الجبر والجور، وكانوا جميعا على الإسلام، ولم يصرح أى منهم بكفر، ولم يتهموا به. أليس هذا هو عين مايحبه المستبد ويرضاه؟! وهل من خدمة تسدى للجبارين أبلغ من ذلك؟! وهل من مصيبة يصابها المجتمع فى حياته وعقله الناقد أفظع من تسويق الجمود، والأمر به، وجعله عبادة يتقرب الناس بها إلى الله زورا وبهتانا؟! أنسى أخونا أن الإنسان يشيخ ويضعف؟! قال تعالى ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ (الحج: ٥)، وأن الإنسان قد يفقد سمعه وبصره بالشيخوخة، بل قد يخرف، أى يفقد جل عقله. أليس فى حق الحاكم ما هو أدنى من الكفر يستوجب مسائلته بل وخلعه؟! وكيف الحال إن تم الاتفاق بين المحكومين والحاكم عند انتخابه على بيعة لأجل مسمى يعاد النظر فيها من المبايعين، ليقولوا كلمتهم من جديد، على ضوء ماقدم الحاكم من أعمال فى فترة البيعة السابقة.[1]

(١) نرى أن هذه الطريقة التعاقدية، مع مابها من ضوابط تأسس للحاكم البطانة والنصيحة، وخبرة الخبراء، وحكمة الحكماء، وكذا متابعته ومحاسبته، حيث استقرت فى الدول الديمقراطية العريقة، هى الحل الأمثل لصالح المجتمع فى هذا المضمار. كما بها يفض الاشتباك فى قضية الخروج على الحاكم، التى كثر فيها الأخذ والرد عبر التاريخ.

إننـا مـع هذا الخلط والتحريف فـى جليل الأمور، وكذا الخطيئة المستمرة الفادحة، ألا وهـى الإغفال والإهمال الفاضح لتجربة المسلمين التاريخية عبر القرون، والتى بينت سبعين مرة، أن حكم الفرد يفضى إلى خراب البلاد وذهاب الريح، لا يسعنا إلا أن نلقى باللائمة فى ذلك على العلماء، وخلال القرن العشرين بالذات. فمنهم من تاجر بعلمه مع السلطان الجائر، ومنهم من انزوى يشرح الفروع للناس طلبا للسلامة الشخصية، وترك القضايا العامة الكبرى فى الحكم والثروة والعدل، ومنهم من سوّق الغلو والتشدد، ومنهم من سوّق الماضى هربا من الحاضر البائس، وأقل القليل منهم، من تفاعل بعلمه مع زمانه، محاولا إنتاج رؤية لمستقبل يتحالف فيه الدين والعلم ووسائل العصر دون فطور. ومن ثم تُرِكَ الشباب الحائر فريسة لهلافيت الفكر والفقه، وكان ما كان من غريب الأقوال والأفعال.

وكان حصاد كل ما تقدم، أن صور الغافلون من الفقهاء وكذا مفكرو السوء أن الإسلام لا يأبه بالشورى الملزمة ومؤسساتها، ويشيرون فى ذلك إلى عهدى النبوة والخلافة الراشدة، ويزعمون أنَّ مطلب الإسلام الأساس، هو إمام فرد عادل قوى وحسب. وكان من جراء ذلك أن رتع الاستبداد فى بلاد المسلمين قرونا طِوالا تحت غطاء شرعى مزيف. وفساد هذا المنحى جلى من أبواب ثلاثة هى:

١ – إنَّ عهدى النبوة والخلافة الراشدة، كل له ظروفه الموضوعية التاريخية، والتى لا تنطبق على حالنا فى هذا المجال بالذات.

٢ – إن على المسلمين اتباع الهدى النبوى فى أصوله وشعائره والأخلاق التى يدعو إليها وكذا مقاصده، وليس فى أشكال المؤسسات الحاكمة وكيفيتها، سواء أكان ذلك فى العهد النبوى أم ما تلاه، إذ إن تلك تراتيب زمانية يتوقف حالها على حاجات الزمان والمكان، وذلك ما يأمر به الدين.

٣ – إنَّ التجربة العملية المقنعة بل المفحمة، أثبتت أنَّ حكم الفرد، وغياب الشورى الملزمة، والمحاسبة والمتابعة، أدت إلى أعظم الكوارث فى حياة المسلمين. ونتائج التجربة العملية علم اجتماعى واجب الاتباع على من يريد رشدا للأمة، يرضى عنه الله سبحانه وتعالى. انظر أيضا الفصل (٢٦).

ومن ثم، وفى خضم تنظيف الثقافة من جذور الاستبداد، لابد من مواجهة الخلط الذى حدث بين قيم الإسلام الحقة المقدسة فى الحرية والشورى والعدل والمساواة، وبين مفاهيم زائفة تتستر بالدين، ويحملها كثير من عامة الناس وخاصتهم.

كما أن الخلاص من الاستبداد وثقافته ومؤسساته فى زماننا، عصر العقل والعلم، لم يعد خيارا بل أصبح مصيرا.

فإمـا البقاء على الحال حيث الحجر على الحريـات والعقول، ومن ثم الموت والاندثار وإما كسـح الاسـتبداد من جذوره، وفتح الأبواب للحرية والعلـم والإبداع والكرامة والعدل والمسـاواة، كى تبنى الملايين من الناس مسـتقبلا جديدا ودورة فى الحضارة تقودها الأمة الشاهدة بالحق باذن الله.

وكلامنا التالى عما يغلق الطريق أمام عودة الاستبداد إن ذهب:

قـد يوحـى العنوان وكأننـا تخلصنا من الاسـتبداد، والواقع أننـا مازلنا نعيش تحت سلطانه، أو فى البيئة الاجتماعية التى بناها. إلا أنَّ الأمل فى اجتثاثه ومن ثم وعبر عملية إحيائية شاملة التخلص من آثاره فى النفوس نحسبه قريب التحقق إن شاء الله: وهب أننا تخلصنا من الاستبداد، فكيف بعد ذلك تحصين المجتمع تجاه عودته؟

ومـن تقاديـر الله تعالى، أنَّ بنـاء المجتمع الحر الديمقراطى بسـلطات خادمة للحرية والديمقراطية، نافية للاسـتبداد، أصبح له أمثلة كثـيرة فى عالم اليوم. وأصبحت أدبيات إدارة المجتمعات فى هذا المجال وبسـلطاتها ومؤسسـاتها علوما متاحة لمن طلبها، وسواء على مسـتوى الدسـترة أو القوانـين أو بنية هياكل الحكم. ومحور هـذه العلوم مبنى على منطلقات قاعدية أهمها:

١ – مشاركة الناس جميعا بحرية ووعى فى اختيار الحكام والمسؤولين، وكذا من يمثلهم.

٢ – الفصل التام بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٣ – حرية التنظيم والعمل السياسى وحرية الإعلام.

٤ – وضـع الضمانـات الحازمة والصارمة التى تحول دون المسـؤول وفى أى مسـتوى من مستويات الخدمة العامة من التربح أو الاستئثار بسبب منصبه أو إمكان التحيز فيه.

٥ – بناء الدولة على المؤسسات الديمقراطية والرقابية، وعلى كافة المستويات.

٦ – نشر ثقافة الحرية والكرامة، ونبذ خلق الدونية واللامبالاة، وتربية النشء على ذلك.

٧ – الأخذ بثقافة المتابعة والمحاسبة لكل أجهزة الدولة، وعلى كل المستويات.

٨ – تحقيق الوعى اللازم فى صدور الناس لحماية الحرية، وأساس ذلك:

(أ) القضاء على أمية القراءة والكتابة.

(ب) القضاء على الأمية السياسية.

٩ – تحقيق الظروف الاجتماعية اللازمة لحماية الحرية، وأساس ذلك:

(أ)القضاء على الفقر والبطالة.

(ب)كفالة حد الحاجيات لكل أفراد المجتمع. انظر الفصل (٤٥).

١٠ – نشر ثقافة العدل والمساواة. وإعلاء شأن هذه الفضيلة، التى هى أم الفضائل، وأساس كل خير وكرامة.

١١ – تربية النشء والمجتمع عموما على المثل العليا الإنسانية التى دعى إليها الإسلام.

١٢ – جمع الناس على أهداف وطنية سامية كبرى، وتحفيزهم للعمل فى تحقيقها كالبنيان المرصوص.

١٣ – كما نرى أن يحظر العمل فى السياسة على كافة العسكريين والشرطيين ، كى يتفرغوا لحماية الوطن وخدمة أمن المواطن، وهم على مسافة واحدة من كل التيارات السياسية المتنافسة.

١٤ – وفى مجال الفقه الإسلامى، لابد من أن يعيد الراسخون فى العلم النظر فى الخلط والتداخل الذى أصاب بعض المصطلحات والقضايا ومن ذلك:

(أ) جَعْلُ معارضة الحاكم والخروج عليه، والخروج على جماعة المسلمين شيء واحد. وذاك خلط موضوعى بين.

ونحن نعلم من تاريخنا أنَّ سعد بن عبادة ﷺ عارض خلافة أبى بكر ما وسعه ذلك ولم يبايعه أبدا ولم يصنِّفْ أحدٌ صنيعه هذا أنَّه خروج على جماعة المسلمين.

فالحاكم يخطئ ويصيب، ومن الواجب نصيحته وإسماعه الحق، فإن تمادى وأصر، برغم تواتر النصيحة من عدول. كان الخروج عليه أحد الخيارات الشرعية، وقد يكون الخروج راجحا فى المصلحة من الخضوع لتجاوزه وانحرافه. انظر الفصل (١٨– ٢).

الخروج على الحاكم هو رفض لرؤيته فى الحكم، وكذا سلوكيات مؤسسته التى يرتكز عليها فى ذلك.

وأما الخروج على الجماعة: فهو دعوة وعمل صريح لتقسيم جماعة المسلمين فى أساسيات تكوينها، وكذا العمل على تقسيم أوطانها. والبون واسع بين الحالتين.

(ب) القاعدة الشرعية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وهى قاعدة شريفة صحيحة، إلا أنَّ تطبيقها فى المجتمع الإسلامى عبر عصور الاستبداد، كان يعنى – تلقائيا وفى معظم الأوقات – البقاء على الحال القائم، ومقاومة التغيير والتجديد.

ولا يخفى ما جلبه ذلك المنحى من جمود وتخلف فكرى وعملى ولم نر فى قضية أساسية ما أن استحضرت قائمة المفاسد والمصالح بالعدل عند البقاء على الحال، مقارنة بذات الشىء فى حالة التغيير، ورُجِّحَ الراجح وأُخِذَ به. بل كانت هذه القاعدة فزاعة جاهزة لمنع التغيير والتجديد، وتسفيه الداعين له.

(ج) درء الفتن: وهى تندرج فى السياق ذاته الذى فيه القاعدة الشرعية المذكورة أعلاه. انظر أيضا الفصل (١٨ – ٢).

(د) الحديث النبوى: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار» (مسلم ٨٦٧).

والأصل أنَّه يعالج الابتداع فى الدين وفى ما هو مبنى على التوقيف بالذات، أى كل ما كان مصدر العلم به فى الموضوع والمدى هو السمع فقط دون زيادة أو نقصان. إلا أنَّ ما حصل فى التاريخ، ولدواعى منوعة، على رأسها: استغلال الاستبداد للدين، وكذا جمود الفكر، أن لوحق التجديد فى الوسائل والحياة بارتكاز مغشوش على الأثر النبوى سالف الذكر.

(هـ) كما أنَّ ما شاع فى الكتب عن علماء الأصول فيما يخص الحركة فى المباح (المصالح المرسلة) يحتاج إلى مراجعة وتسوية.

وقد بينا ذلك فى الفصل (٢٦).

(و) تحرير معنى الاتباع وحدوده:

نرى أن مصيبة التخلف الفكرى والثقافى، وانتشار الأمية بأنواعها، أدت إلى خلط كبير فى هذا المضمار؛ إذ ينبغى لنا نحن المسلمين أن نتبع الرسول أولا ثم سلفنا الصالح، وذلك فى العقائد والشعائر والأخلاق والمقاصد، وأما الوسائل فلكل عصر أحواله. ولا أظن عاقلا يرى أن نتبع عصر الصحابة فى أدوات الحرب مثلا أو طرائق المواصلات. وذات الشىء ينطبق على تراتيب إدارة المجتمع والمؤسسات الضرورية لذلك، فلكل زمان وسائله وظروفه وعلومه. قال ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (البخارى فى الأدب المفرد ٢٨٠). فرسالته ﷺ رسالة هداية وليست لتعليم الناس أنماطا جامدة فى الوسائل والحركة،

بل هـي أبعـد ما تكون عن ذلـك، إذ حفلت تلك الرسـالة الخالدة بل حثـت على النظر والتبصر والاتعاظ بالتاريخ والتجديد والإحسـان وإعمار الأرض، وإلى أن تبلغ أقصى زينتها. قـال تعـالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ يونس: ٢٤.

وكل مـن يضع حدودا للتنـوع والابتكار والإبداع فى المحيط المادى ووسـائل الحياة، لا نـراه متبعا لمقاصد الشـريعة الإسـلامية، بل داعيـة جمود وركود. ونعجـب من أقوام «يجتهـدون» فى محاكاة الأشـكال والهيئـات التى عمل بها الصحابة فـى الحكم وإدارة شـؤون الناس، ويفصلون فى ذلك ويعتقدون أن ذلك اتباعا للسـلف الصالح، ولا نرى ذلك إلا جمودا واتباعا فى غير موضعه، بل على المسـلم – دينا – أن يبدع ويبتكر ما يناسـب زمانه وظروف معاشـه وما يلائم أعداد الناس وأحوالهـم ومصادر أرزاقهم. وعليه التحرك بانطلاق وحرية فى هذا المضمار، ويختار الأجدى والأنفع والأصلح أينما وجده، وليس عليه إلا الالتزام بعقائد الإسلام وشعائره ومنظومته الأخلاقية ومقاصده، وما خلا ذلك لا يعدو أن يكون آصارا وأوهاما لا علاقة لها بالدين.

(ز) ضبط معنى الجهاد وحدوده وشروطه ، وتربية الشباب على ذلك.

(ح) الاجتهـاد الحـق فى المركب الفكرى المعضل : «تدين الفرد» – «تدين المجتمع» – «تدين الدولة»، وبما يمنع الدولة من مصادرة الدين و التغول عليه ، واسـتغلال قدسيته فى الاستبداد بالعباد والبلاد ، وذلك كما كان سائدا فى بلاد المسلمين عبر التاريخ.

(ط) تحرير معنى البيعة الشرعية وضبطه:

ورد مصطلح «البيعة» أول مرة فى تاريخ الرسـالة فى موسـم الحج سنة ١١ من النبوة، إذ بايع الرسـول صلى الله عليه وسـلم اثنى عشـر رجلا من أهل يثرب. ونص المبايعة كما وردت فى صحيح البخارى – باب علامة الايمان حب الأنصار ١ / ٧ كما يلى:

قال رسـول الله صلى الله عليه وسـلم «تعالوا بايعونى على أن لاتشـركوا بالله شـيئا، ولاتسـرقوا، ولاتزنـوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونـه بين أيديكم و أرجلكم، ولا تعصونـي فى معروف، فمـن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شـيئا،

فعوقب به فى الدنيا فهو له كفارة ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله ، فأمره إلى الله، إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه».

وكمـا هـو واضح من النص – وفى أمـر الطاعة بالذات – ورد مشـروطا كما يلى «ولا تعصونى فى معروف» . الرسول الكريم الذى يتلقى الوحى من السماء، وطاعته من طاعة الله بنص القرآن، وطاعته طريق الجنة دون مراء ، يضع شـرطا لطاعته أن تكون فى معروف، وهذا من عظيم هديه صلى الله عليه وسلم، الذى حفل باحترام الناس وعقولهم وحرياتهم، وزخر حفاوة بالكرامة الإنسانية بكل صورها وتجلياتها .

ثم توارث المسـلمون مفهوم «البيعة»، حيث أصابه التحريف، الذى رعاه الاسـتبداد، حتى أصبحت «البيعة» بعد الخلافة الراشدة ،أغلالا تستعبد من ينطق بها، حتى ولوكان النطق بها تم تحت تهديد السيوف .

وأعجـب من رجال فـى العصر الراهن، يزعمـون الثقافة والوعـى، وتراهم يذكرون فى مجالسهم، أن فى أعناقهم بيعة لفلان، ويعنى بذلك قائلهم، إنه لايجوز فى حق صاحبه إلا السمع والطاعة . أين النصيحة إذا؟ وأين الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟ وكيف تقال كلمة الحق عند السـلطان الجائر ؟وكيف إن تغير حال من بايعناه؟ وأصبح يعبث بالعباد والبلاد؟ وكيـف لعقول الملايين مـن الناس وأفكارهم أن ترى النور وتنفع المجتمع؟ وذلك إن سـلمنا العنان «بالبيعة» المزعومة، ثم ألغينا عقولنا، ونمنا ليلا ونهارا، ثقة بحكمة اللهم فريد زمانه.

ومـن العجيب أن ترى كثيرا من أدعياء الفقه عـبر التاريخ، وقد وقفوا صفا يحمى هذا التفسـير الاسـتبدادى «للبيعة»، بل جعلوا من الحاكم الذى تمت بيعته – بغض النظر عن حقيقتها وعن حاله – وليا لأمر الأمة قاطبة فى حياته، وفى قبره أيضا، يولى من يشاء من بعده ،وكذا يحدد من يتولى بعد الذى بعده!

وكانت المصيبة فى هذا مركبة ، كما هو الحال فى كثير من قضايا المجتمع : أن فوتت المصلحة أولا، وشوهت تعاليم الدين الحنيف ومقاصده ثانيا.

والحق الذى نراه أن على المسـلم اتباع الرسـول صلى الله عليه وسلم، وأما محاكاته فى إدارته للناس بعصمة الوحى، فذلك من خصوصياته، ولا يكون إلا له صلى الله عليه وسلم.

وأما «البيعة» لحاكم ما، فهى محض موافقة المبايع على حال الحاكم حينها، وبشـروط الشورى والحرية والكرامة الإنسانية، والنصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولا يمكن أن يعنى الاختيار أو البيعة مصادرة إرادة الفرد السياسية والاجتماعية فى قادم السنين.

وبالنظر لما تقدم، فإن بناء مجتمع الشـورى والديمقراطية هو مهمة شـاملة فى الإصلاح والرقى والتحضر. فمن جانب يؤسس ذلك البناء إلى إقامة العدل، باختيار الحاكم ومراقبته ومحاسـبته من قبل المحكومين عن رضا وتوافق، ومن جانب آخر – ولكى يكون الاختيار وما يليه من مراقبة ومحاسـبة رشـيدا – لا بد أن يرتقى المجتمع عامةً فى درجات الوعى والعقلانية، ومكارم الأخلاق، والعدالة الاقتصادية، وركائز ذلك ما يلى:

١ – توافق المجتمع على المساواة التامة بين كل أفراده.

٢ – القضاء على أمية القراءة والكتابة.

٣ – القضاء على الأمّية السياسية.

٤ – تجديد المنظومة الفكرية السائدة وتنقيتها من الشوائب، وتطهيرها من أفكار المعصومية والتعصب والعنف، ونشـر العقلانية وثقافة الحوار والتنوع والتعاون والعمل الجماعى (أحلاف الفضول!).

٥ – تجديد المنظومة الأخلاقية السائدة فى المجتمع، ونشر الالتزام بها.

٦ – إزالة الإدقاع والفقر بالتنمية الإقتصادية، والتكافل والتضامن.

ومن ثم نرى، أن مجتمع الشـورىّ الديمقراطى لا يُبنى بصناديق الاقتراع وحسـب، بل الصناديـق من لوازمـه. إلا أن الدرجة التى حازها المجتمع فى التربيـة والثقافة ومكارم الأخلاق، والعدل الاقتصادى. هى التى تحدد نجاعة العملية الشـورية بمجملها، وموقعها فى سلم الفعالية.

والله من وراء القصد.

ونختم هذا الباب بكلام للداعية الشيخ محمد الغزالى رحمه الله فى كتابه: الغزو الثقافى يمتـد فى فراغنا (٢٦ – ص ١٠٠ – ١٠١) حيث يقول: (وأريد أن أصف الوضع الحقيقى للأمة الإسـلامية ثقافيا وسياسيا وأن أسأل: أكنا –نحن المسلمين – أهلا للنصر والبقاء فى الساحة العالمية؟

أكنا أصحاب رسـالة سـليمة؟ أكنا على المسـتويين المادى والأدبى لخدمة الحق؟ أكنا نموذجا صالحا للإسلام تهفو إليه الأفئدة وتتطلع إليه الأبصار؟

والجواب: لا، لم تكن سياسـة الحكم فى الإسلام أشرف من مثيلاتها فى سائر الدنيا. بل ربما كانت أسوأ وأقل رعاية لحقوق الإنسان والمصالح العامة..

ولم تكن سياسة المال كذلك أعلى أو أعدل من مثيلاتها فى البلاد الأخرى، كان المال العام أشبه بالكلأ المباح، ترتع فيه الشهوات دون حرج، وأغلب الثروات الكبرى لا يعتمد على أصول شرعية، ولا يتقيد بضوابط الحلال والحرام.

وكانت العلاقات الاجتماعية تعانى من علل شتى، فشعب أشرف من شعب وقبيلة أرقى من قبيلة وكانت المرأة متردية الوضع محظورا عليها العلم وممنوعة البتة من الذهاب إلى المسجد..

أما الثقافة الإسلامية فكانت ضامرة قاصرة، ويستحيل أن يتعرض الفقه الإسلامى لسياستى الحكم والمال، أو يخوض فيما يغضب الحكام، حسبه بعض أبواب العبادة الفردية.

ثم هو فى شؤون الأسرة والمعاملات، سجين أقوال لم يحالفها الصواب باستمرار، ومع انغلاق باب الاجتهاد والتعصب المذهبى، كاد الفقه الإسلامى يعجز عن قيادة المسلمين، وشاعت بين المسلمين خرافات وأوهام نالت من عقائدهم وأخلاقهم ومسالكهم، وترك هذا كله أثرا محزنا على العقل الإسلامى: كاد يصيبه بالعمى فى الشؤون الدنيوية وفى العلوم الكونية والإنسانية، وكانت نتائج هذا التخلف ما لحق بنا من كوارث وما أنزل الاستعمار العالمى بنا من ويلات.

إن طرد المسلمين من أماكن القيادة العالمية لم يكن ظلما نزل بهم، بل كان العدل الإلهى مع قوم نسوا رسالتهم وحطّوا مكانتها وشابوا معدنها بركام هائل من الأهواء والأوهام فى مجالى العلم والعمل على سواء، ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾ ﴾ آل عمران ١٨٢ ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٢﴾ ﴾ الأنفال ٥٢.

ولم يكن أعداء الإسلام نياما! لقد انتهزوا الفرصة، وبلغوا ما بلغوا..!

وأحب أن أحدد الأوضاع السليمة لعلاقاتنا بدنيا الناس..

إن أولى الألباب يرفضون أن تكون هذه العودة امتدادا لتعصب فى فقه الفروع، ينصر مذهبا على مذهب أو قولا على قول مع تجاهل الآثار الاجتماعية لهذا التجميد. إن الإسلام دين مضبوط الأصول محكم الشرائع، ولا نقبل أن يعبث به المعلولون ووعاظ السلاطين، هواة الاستبداد السياسى. أما صلتنا بالدنيا فيجب أن تتسع دائرتها إلى أبعد الحدود وأن

نهجر أخطاءنا إلى صواب غيرنا، وألا نستحى من التعليم والاقتباس، وأن نحث الخطى إلى الأحسن حيث كان فى شرق أو غرب. إننى شخصيا أستحسن نظام المائدة الغربى على نظامنا الشرقى، وأرى كثرة الأطباق والأكواب والملاعق أفضل من طبق واحد وكوب واحد، وأستغرب إقحام الإسلام فى هذا الشأن التافه.

وفى ميدان الوسائل المرنة للأهداف الثابتة، أرى أن خدمة مبدأ الشورى بالوسائل الغربية أفضل من خدمته بالوسائل العربية.

أما فى ميادين الزراعة والصناعة، فإن تخلفنا البادى يفرض علينا أن نكون تلامذة وأن نطلب هذه العلوم من الغرب أو الشرق على سواء). انتهى كلام الشيخ محمد الغزالى.

(١٩)

أين موقع الاستبداد فى خضم الأسباب الأخرى؟

وقد يقول قائل: لم يحصر سبب التخلف والهوان فى الاستبداد وحده وأمراضه؟ والتاريخ الإسلامى حافل بالأسباب الأخرى. فمثلا: ظهور الحركات الشعوبية وتآمر بعض الفرس ونفاقهم، وتسلط الترك (بنى بويه والسلاجقة والخوارزمية) على الخلافة والنزاع القبلى بين العرب وخاصة ما كان بين قيس ويمن وأطماع الأمويين ودعوى العلويين بأحقيتهم فى الحكم وكذا العباسيين ثم صراع أبناء العمومة على ذلك. وفتن الباطنية، واستمرار الضغط الخارجى من دولة الروم، وغزو المغول والصليبيين وهكذا. ونحن نقر بكل هذه الأحداث وأثرها، إذ إنها جزء من وقائع التاريخ، إلا أننا ومع هذا الإقرار – نقول ما يلى:

١ – جُل هذه الأحداث والظواهر كان محركها الأول: الصراع على السلطة والطمع فيها والثورة عليها وذلك لعلتين:

(أ) عدم القناعة بأحقية من تولاها.

(ب) ظلم من تولاها وبطشه وفساده، فما لم يستطع إدراكه من ولاء بعلمه وفضله وعدله أراد أن يدركه بالقهر والخوف.

٢ – ويبدو لأول وهلة أن وضع الاستبداد وأمراضه جذرا وحيدا لكل هذه النوائب والمصائب أمر مبالغ فيه، لكننا إذا تتبعنا أصل الأدواء التى سببها الاستبداد، ثم استمرارها، واستشرائها، سيجد الباحث نفسه أمام كم هائل من الأعراض والنتائج التى أفرزتها تلك الأدواء، وكيف أن الناس عبروا عما أصابهم من أدواء الاستبداد كل على طريقته:

فمنهم من أخذ الفكر القومى وسيلة فطور الشعوبية وأحياها وأحيا معها دعائمها من عقائد الأولين، ومنهم من رأى أن إسلام الحاكم المستبد لا يفى بالغرض! فحور فيه بما يفسد الصحيح منه أو خرج منه جملة فكانت الحركات الباطنية ومنهم من رأى أن الحاكم لا شرعية له بنص الإسلام فكان الخروج عليه كحال الخوارج والعلويين وأن تباينت وجهاتهم. ومنهم من رأى المستبد يوظف النسب، فرأى أن نسبه أولى، فكان حنق العلويين على العباسيين، ومنهم من رأى أن قبيلة الحاكم تحكم دون شرعية، من فضل، فدعا لقبيلته وتم إحياء القبلية الجاهلية، ومنهم من رأى أن الحاكم يقرب ويفضل قيسية أو يمنية، فحنق كل على الآخر وحسده حسب الظروف والأحوال، ومنهم من رأى استئثار العرب بالحكم – فى الدولة الأموية – فرأى أن ذلك ينتقص من حقه فى المساواة التى يدعو إليها الإسلام فخرج.

ثم انقلب الاستئثار إلى غير العرب من فرس وترك، فبقى المشكل على حاله، برغم تبدل القوم المستأثرين، وبقى التفاضل بالتقوى، ورضا الأمة الذى يأمر بهما الإسلام مغيبا فى كل الأحوال. وعليه من لا يدقق فى الجذور الاستبدادية، وكيف نمت أمراضها ونبتت معها الفتن والنوائب وكل مع تراكمها وطول العهد بها تلد فصيلا جديدا من الفتن والأمراض، قد تغمض عليه الصورة ويصعب عليه التشخيص. فيرى البلايا وقد تداخلت وتشابكت وعز فرزها فى إبعاد الجذور والزمان والمكان.

والحال كذلك: يلزم الفاحص النظرة الجزئية تلقائيا، حيث المشهد متشابك متداخل يعج بالاعتبارات، فيقول مثلا: إن فلانا من السلاطين كان عاقلا حكيما حليما عالما حازما، إلا إنه أخطأ فى ولاية العهد أو كان لينا أو كان شديدا قاسيا أو كان سماعا للنساء أو الوشاة إلى آخر هذه الاعتبارات، ويغيّب أصل الداء الأساس وراء أعراض البلية وما كان من ظواهر جزئية.

فالبلوى ليست فى غياب صلاح الحاكم الشخص بالضرورة، بل فى غياب الرشد عن نظام الحكم وخطل الفلسفة التى يقوم عليها. ولقد جاء يوما صالح على مؤسسة حكم استبدادية، وهو عمر بن عبد العزيز وأنعش الحال خلال حكمه، ثم ذهب وعاد نظام الاستبداد إلى حاله الأول.

٣ – ونكرر هنا التأكيد أننا لسنا فى وارد التقييم للحكام وولاتهم كأفراد من حيث دينهم وسجاياهم ولقد كان منهم كثير من الصالحين وكثير غير ذلك ولكن القول الفصل فى

مسيرة الحكم هو النظام هل هو استبدادى استئثارى أم شورى؟! ولا يجدى الاعتذار للحاكم بصلاته وصيامه وورعه وعقله وحلمه فتلك مزاياه الفردية تحسب له عند الله وعند الناس إلا أن القضية هى: إدارة المجتمع كيف يدار وبأى فلسفة؟! وهذه القضية هى شغل الناس الشاغل فى العلاقة مع الحكم وليس المزايا والسجايا الشخصية للحاكم!

ويجدر بنا أن نذكر هنا، إن كثيرا ممن تولّوا «الخلافة» فى عصورها المختلفة، وجدوا أنفسهم فيها وقد استفحلت طرائق الاستبداد وتقاليده فى الإدارة والحكم وفى العلاقة مع الناس، واستقر ذلك لعقود وقرون، والأكيد أن أغلبهم كان غير قادر على استدراك الأمر وشفاء مؤسسة الحكم مما أصابها.

٤ – كما أن الاعتذار بالعدو الخارجى وما أصاب الأمة من (روم – مغول – صليبيين) لا يستقيم. إذ نرى أن أساس الأطماع الخارجية هو الضعف الداخلى فعندما أصاب الداخل الضعف والتفكك والفوضى طمع الطامعون وتجارب التاريخ لا تحصى مصداقا لذلك.

٥– كما أن الاستبداد بما اقترف فى المجتمع من أمراض أضحت حجابا للدين الإسلامى: دين العدل والمساواة والحرية والتضامن. والزعم الدائم للمستبدين أنهم على الدين وحماته. ومن خالفهم مفسد فى الأرض، كان مدخلا واسعا لازدهار الفلسفات القديمة والمستحدثة بين المثقفين المعارضين عموما، وكذا تلمس الحكمة والنجاة فيها ومنها. وكان ذلك بلا شك أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ظهور الزندقة والشعوبية والحركات الباطنية فى المجتمع الإسلامى.

(٢٠)

حركات الإصلاح والمناخ الطارد!

كانت القرون الثلاثة الأخيرة (١٨، ١٩، ٢٠) هى الأشد وطأة على المجتمع العربى الإسلامى، حيث تغوّل الاستبداد واستفحلت أمراضه، ومن ثم اشتد تخلف المجتمع وتآكل وعيه وشاخت حضارته.

وعلى النقيض من ذلك، بنى الغرب حضارته فى تلك القرون وبتسارع واستقرار، وبرغم التنافس بين أركانه، بل والحروب المدمرة.

فما معنى ومغزى هذه التحولات الضخمة وأسبابها؟ لقد كان حريا بأهل الفكر معالجة هذا السؤال بإسهاب ومضاء وتجرد... إلا أن معظم أدبياتنا فى هذا المضمار، كانت ومازالت تتلخص: فى أننا أهل الحضارة الأصيلة المبنية على وحى السماء وغيرها حضارة وثنية، علينا الحذر منها أن تنجس طرفنا الطاهر! والشواهد: انظروا إلى نسائهم وخمورهم وهكذا. ونتساءل: أليست حضارة الغرب رحلة عقل إنسانى مبدع أنتج بغزارة وصنع حضارة؟! والعقل مشترك إنسانى. أما كان ينبغى للأمة الشاهدة أن تفهم ذلك المشهد؟! كما نسينا الكثير وأغفلناه أو تغافلنا عنه... فمثلا:

- نسينا أن حضارتنا بناها غيرنا... أسلاف أسلافنا نعم، ولكن ليس نحن ولا من سبقنا بقرون.
- إن اعتزازنا بعمل سالفى السالفين من أجدادنا حجة علينا وليست لنا.

والسؤال إذن: كيف بددنا ومن سبقنا فى القرون الماضية تلك الحضارة، وأوقفنا نموها؟!

- إن حضارتنا توقّف نموها منذ نهاية القرن الرابع الهجرى (نهاية القرن العاشر الميلادى) أو حول ذلك، ثم بدأ من حينها النقص.
- إن النقص، والتراجع استمر عشرة قرون أو حولها فأين كنا وكان أسلافنا خلال تلك الفترة؟!
- والغرب بدأ النهوض مع نهاية القرن الثالث عشر الميلادى، واستمر ناهضا يتقدم حتى يومنا هذا، وخلال تلك الفترة حقق السبق علينا، وكان ذلك نهاية القرن السادس عشر الميلادى تقريبا (نهاية القرن العاشر الهجرى)، ثم تعدانا بمراحل، ومراحل إلى أن وصل الحال إلى موازين عالم اليوم.
- الغرب بنى حضارته بالعقل المحض، وفى ذلك مخاطر كثيرة سوف نستعرض بعضها فى الفصلين (٣٦)، (٤٨).

وأما أسلاف أسلافنا فقد بنوا حضارتهم على العقل والوحى ولكن نتساءل على ماذا بنينا، وأسلافنا فترة النقص والتراجع الحضارى والتى استمرت طيلة القرون العشرة الأخيرة؟ ألا يحتاج هذا الأمر إلى دراسة واعتبار؟!

وعودة إلى حركات الإصلاح:

الطريف – وليس الغريب – أن حركات الإصلاح التى قامت فى العالم العربى الإسلامى خلال القرون الثلاثة الماضية كانت فى معظمها أفكار نخبة محدودة العدد بل أفكار أفراد،

أفلتت عقولهم وقلوبهم من جحر الاستبداد القمىء، ومن أمراضه الخبيثة ومنهم فى العصر الحديث مثلا: الطهطاوى – بن نديس – بن عاشور – الثعالبى – جمال الدين الأفغانى – محمد عبده – رشيد رضا. وغيرهم كثيرون ممن حاول إيقاظ الأمة لترى بعض نقائصها ومن كل التيارات والمنطلقات.

إلا أن هذه الحركات لم تتسع، ولم تصبح حراكا شعبيا واسعا يقود تغييرا تاريخيا يحسب فى حياة الأمة. لقد كان الاستبداد والتخلف قبلها، وبقى بعدها!

بل ينطبق هذا المشهد على العموم وحتى منذ زمن ابن تيمية رحمه الله وما قبله، وما سجله التاريخ من حركات الخروج أو الانتفاض الواسع كان احتجاجا على إسلام الحكام، أو طلبا للحكم على الشاكلة القائمة ذاتها – وليس بفكر جديد – أى استبدال الاستبداد القائم باستبداد جديد، أو خروجا على الإسلام جملة وتفصيلا! ومثال ذلك: انتفاضات العلويين وثورات الخوارج والزنج والزط (النور)، وفتن الخرمية المزدكية، والقرامطة.

وأما الإصلاح الفكرى الوسطى، وتجديد الدين، ومفاهيم الناس ومارن فى أعمالهم وأفكارهم من انحرافات وبحركة شعبية واسعة، فلم نرَ فى التاريخ من هذا القبيل شيئا!

ويبدو أن السبب كان القحط فى الأفكار والرؤى الذى وصل إليه المجتمع بعد قرون من الاستبداد. إذ أصبح العزوف عن السياسة ومتعلقاتها فيما يخص المجتمع طبعا وخلقا عند الخاصة والعامة. ومن الشواهد العجيبة أن القدس سقطت فى يد الصليبيين عام ٤٩٢هـ (١٠٩٩م)، ولم نرَ الإمام أبا حامد الغزالى (متوفى عام ٥٠٥هـ) عملاق الفكر الإسلامى قال كلمة واحدة فى هذا المضمار.

برغم أنه عرف الشام جيدا بل أقام فيها عشر سنوات، وزار القدس واعتكف فى مسجدها قبيل نكبتها بقليل!

وعودٌ للموضوع: يبدو أن السبب وراء عدم اتساع تلك الأفكار فى حركة شعبية أن المجتمع الذى قدمت فيه كان طاردا بطبعه لأفكار التنوير والحرية. وكيف له أن يكون غير ذلك، وقد أمعن الظلم والجهل فيه إلى أن شوه فطرته!

(٢١)

بين حكم الفرد والشورى والديمقراطية

أَحُكْمُ فردٍ لا يلتزم بالشورى؟! أم شورى ملزمة على كل المستويات؟! وهل يحكم الفرد فترة، ثم يذهب؟ أم يبقى مدى الحياة؟!

أسئلة أربعة بقيت محل أخذ ورد فى أوساط الإسلام السياسى طوال القرن العشرين، وكان الرجحان للخيار الأول والرابع عند بعض المصلحين، ومنهم حسن البنا والمودودى والشعراوى!!! (٢١ – ص٩٠).

إلا أن حركة الإخوان المسلمين استدركت ذلك، وصححته لاحقا فى خطابها السياسى. وظنى أن هذا الخلاف هو من المخلفات الفكرية لعهود الاستبداد والاستئثار، وشاهدنا من الوحى الآية الكريمة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى: ٣٨).

وفى نظرنا أن الآية صريحة فى هذا الشأن إذ تشير إلى جمع من الناس متساويين فى حق الفصل فى الأمر المشترك بينهم وهى القاعدة لما بعد عهد النبوة. وليست كالآية الكريمة ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ (آل عمران ١٥٩).وهى خطاب مباشر للرسول ﷺ أن يشاور بعضهم والحال كذلك ليس من قرار للأمر المشترك بين الجمع إلا أن يستشاروا فيه، ويأخذ برأى جمهورهم أن عز الإجماع. وأما إن رأى جمهورهم أن يفوضوا «رجلا» للبت فى بعض أمورهم المشتركة يختارونه ويحتفظوا بأمور أخرى يجدونها مفصلية وخطيرة ولا يريدون لذلك الرجل البت فيها دون الرجوع إليهم؛ فهذا شأنهم.

والمهم فى هذا أن السيادة تبقى دائما لأهل الأمر (أمرهم!) أى: الأمة ينطق بها أغلبهم أو إجماعهم؛ وذلك فى مبدأ التفويض من عدمه، وفى مداه وفى إلغائه فى أى وقت.

والطريف أن هذا التفويض المحدود والمشروط والقابل للرجوع عنه هو المأخوذ به فى الديمقراطيات الحديثة! إذ للرئيس صلاحيات بعينها – حددتها الأمة ابتداءً له أن يبت فيها بقوله منفردا بعد إنضاجها من مجموعة الخبراء والمستشارين المعنيين ويرافق هذا وضع سياج تام شامل يمنع الرئيس من استغلال نفوذه أو من حوله للتربح أيا كانت الوسيلة.

وأما ما تم استثنائه من القضايا لِعظم شأنه أو خطورته فيعرض الرئيس فيها وجهة نظره فقط، وأما الفصل يكون لأغلبية نواب الشعب المنتخبين.

وأما شاهدنا من عبر التاريخ والحاضر، فهى لا تحصى. ولنلاحظ التوفيق والنجاح والاستقرار والاستمرار والنماء، والإبداع الذى حققته المجتمعات فى ظل الحكم الشورى الديمقراطى الصارم.

وعلى الجانب الآخر، نرى النزاع والشقاء الذى تكبدته المجتمعات فى ظل الاستبداد، وحكم الفرد. وتداعيات هذا الرأى: أن كل استبداد (حكم الفرد) فساد بعينه حتى ولو كان الفرد صالحا عاقلا حكيما ورعا تقيا!

ولا غرابة فى ذلك، فالأمر هنا متعلق بنظام الحكم، وكيفية إدارة الشـأن العام وآليات ذلك. وشخص الحاكم فى هذا المركب محض أداة من الأدوات.

ثم من يدرى كم يسـتقيم الحاكم، ويبقى على حال الصلاح؟! ومدى علمه بتنوع الأمور والمسـتجدات؟! ومتى يلين للأقارب والأحباب؟! وكيف يضعف أمام الضغوط والنزوات؟! ومتى وكيف يتأول الأحكام والتصرفات؟! ومتى يترخص؟! ولا من رقيب أو حسيب خلا بعـض المداريـن، والطالبين رضاه ممن حوله، وحتى إن ضربـت الأمثال فى صلاح بعض الحكام المستبدين، وحزمهم فى حقب من التاريخ (وهى جد قليلة على أى حال!) فما بال باقى الأزمنة والحقب؟! حيث تولى شـؤون الناس فى ظل الاستبداد وبغطائه ظلامٌ، أغرار وغلمان، بل مجانين ومعتوهون.

أليس الأجدر والأعدل والأحكم والأحوط، أن تراقب الأمة بآليات ترضاها حسـب إنقاذ الوكالة التى أعطتها للحاكم؟! والأمة هى الأصل وصاحب الحق ابتداءً.

ثـم هب أن حاكما ملهمـا كما يزعم القائلون بحكم الفرد أليـس الأحوط والأفضل، أن يعزز فهمه برجال ثقات مكلفين حقا من الأمة صاحبة الشأن، يعينونه ويذكرون ويصوبون ويبينون له مالا يعلم؟!

كما قد يحتج بعض الناس بأن الشعب أمى، بل جاهل لا يعرف السياسة! ولنا إذا أن نسأل: ما الذى أوصل الشعب إلى هذا الحال؟! أليس التغييب عن العلم والسياسة؟! أليس عصور الاستبداد ومنعها السياسة عن العامة والخاصة؟! ثم سؤال آخر: لمَ يريد المصلحون إخراج الشعب من الأمية والجهل؟!

وسـؤال ثالث: وهل يتصور العاقل أمة تنهض وتنافس وتنتج وتسـتأنف بناء الحضارة بشعب جاهل أمى؟!

وفى عصرنا الراهن بالذات. إذا ما الطريق إلى إنقاذ الشعب من الجهل والأمية السياسية؟! هل باسـتئناف عزله عن القرار والوعى السياسى، وذلك باعتماد حكم الفرد الذى لا يُسأل عما يفعل؟! أم بفتح الباب لمشـاركة الجميع فى السياسة، وإنشاء وعى جديد، وبالتدريج يجعل الجماهير تصنع مصيرها وتحمل مسؤولياتها فى بناء مستقبلها عن علم.

والسـؤال القبلـى: هل نحن عازمون على إصلاح الأحوال مـن جذورها أم ننجرف فى تيـار الواقع البائس، ومن ثم نكرس بقاءه من حيث ندرى ولا ندرى؟! إن الذين يخرجون

ويثورون عند بلوغ الحد، ومن ثم قد يسببون الفتن والاضطرابات وذهاب الأرواح والممتلكات، هم الجماهير إذا أهملت وهمشت وتم إدارة شؤونها فى غيابها؟! وهم معذورون فى ذلك، ولم يسجل التاريخ أن خرج الحاكم متذرعا بالحد من صلاحياته! فهل من مدَّكِر؟!

كما أن الاحتجاج بالأمية (عدم القراءة والكتابة) غير كاف برغم فداحة المصاب بها! إذ الفيصل فى السياسة: هو الأمية السياسية التى جلبها عبر التاريخ وبناها بناءً حكم الفرد، حيث منع المشاركة فى القرار السياسى على عامة الناس أى دون شورى أو ديمقراطية. ولقد تفاقم أثر ذلك مع الزمن، وأنتج مجتمعا أميا فى السياسة إلى حد بعيد، وحتى نجد بعض من حاز قسطا جيدا من علم الوسائل فى الزراعة والصناعة أو غيرها، وحصل على شهادات جامعية، لا يعرف عن قضايا إدارة المجتمع (السياسة) شيئا. وعلى الجانب الآخر، كم من فلاّح بسيط، شاءت الظروف أن يحتك بالشأن العام، فتجده حجة فى ذلك، نسبة لحامل الشهادات!

ثم كيف كان حال الأميّين من الصحابة والتابعين فى السياسة؟! ألم يكونوا حججا، بل بعضهم عباقرة! وكانت الثقافة فى زمانهم خطابا ومشافهة.

ونحن بحاجة فى ظل واقعنا السيئ، ونظرا لانتشار الأمية فى بلاد العرب (٣٠ ٪ - ٦٠ ٪!)، أن نركز مرحليا على ثقافة الخطاب إلى أن نخرج من مصيبة أمية الكتابة التى تعانى منها بلادنا!

إلا أننا لا نهون من مشكلة الأمية السياسية، وخاصة فى مرحلة الانتقال من مجتمع الاستبداد إلى مجتمع الحرية والشورى، وتلك فترة قد تطول إلى عقد أو عقدين من الزمان! وسوف يحدث - إثر ذلك - تزييف جزئى للوعى، وغلط فى الاختيار عند قطاع من المبتلين بهذه الآفة.

وعليه لابد من تعاون النخب الواعية والمخلصين من أبناء الأمة لتخفيف الأثر السيئ لهذه الظاهرة، وذلك بالتجرد والنزاهة والبعد عن المصالح الحزبية والفئوية الضيقة الزائلة.

ورد فى المرجع (١٨ - ٧٨ص) ما يلى: إن سيد التلاعب بالعقول أدولف هتلر كان يقول: (لكى أحصل على الموافقة أمام جمهور المستمعين أتوجه إلى أغباهم، وإلى أسفل ما فيه: الغدد الدمعية أو الجنسية.. وأربح دائما. أما الأقلية الناقدة فأنا أتعهد بهم بطريقة أخرى).

وجدير بالذكر أن هتلر وصل للحكم بالانتخابات، ولكن بعد تزييف الوعى لقطاع الأمية السياسية فى الشعب الألمانى، وذلك باستغلال غرائزهم القومية العنصرية.

أما المصلح الحق، فيربأ بنفسه أن يصل إلى الولاية إلا بالإخلاص فى القول والعمل سرا وعلانية. ولقد ورد فى الحكمة «الرائد لا يكذب أهله»، كما أن من مفاصل المنحى الإصلاحى فى هذه المسألة: أن لا توضع حقائق العلم فى إدارة المجتمعات موضع خيار ديمقراطى، إذ العلم فى المبدأ حتمية، ومن خالف حقائقه لا يلومنَّ إلا نفسه، كان مختارا أو مجبرا على سواء! فالناس مثلا: لا تختار فى: أن الماء يطفئ النار أم لا! والحال كذلك، وحيث إنه استقر بالتجارب الطويلة الناجحة فى أنحاء المعمورة، أن سياسة المجتمع وإداراته لابد أن تقوم على الحريات الفردية والعامة بأنواعها، والمؤسسات الديمقراطية المعروفة فى العصر الراهن، بما فيها الرقابة والمحاسبة، وحفظ المال العام من تغوّل السلطة، وكذلك التعددية السياسية، ومبدأ المواطنة والمساواة بين كل أبناء الوطن الواحد، والتداول السلمى على السلطة، وأن الفيصل الوحيد فى نجاح الولاية من عدمه، هو تحقيق مناطها وموضوعاتها. أى مدى ما أنجزه المتولّون فى خدمة الشأن العام وحسب، ثم ضبط ذلك كله وتعزيزه بتربية إسلامية تشمل المقاصد العليا والمنظومة الأخلاقية التى تصلح الحياة العامة، وكذلك تمثل المشترك الإنسانى الفاضل فى آن واحد. والتوجيه لما يهذب فِطرَ الضعف فى الإنسان. وأما خصوصيات الناس فى شعائرهم الدينية وبيوتهم وأماكن عبادتهم، فَتُصان بالقانون. وتلك المفاهيم جميعا تتفق مع مقاصد الإسلام ولا تصادم نصا قطعيا فيه أيا كان، كما أنها استقرت كحقائق فى إدارة المجتمعات، وكانت سببا فى الاستقرار والاستمرار والسلام الاجتماعى وتوليد الأفكار النافعة والإبداع والتطور السلمى والتغيير الهادئ وحفظ المال العام. وعليه لا بدلها أن تبقى دائما التأسيس السياسى لإدارة المجتمع أيا كان القادم بالانتخاب. ولا يجوز المساس بها نصا أو ضمنا، بل من مهام المنتخب الرئيسية تنميتها وتدعيمها وتعظيم فعاليتها بكل الوسائل المتاحة، والنجاح فى هذا محور هام فى تقييم أدائه صحة وخطأ.

ثم مثل حساس وعبرة من التاريخ يبين أثر الشورى أولا وآخرا فى مصير الأمم: الفتنة عهد عثمان ﷺ، ماذا طلب الثوار حينها؟! والجواب: أن يتنحى، أى يعزل نفسه، وكان بجانب الثوار بالرأى الناطق من أئمة الصحابة الكثير (الزبير – طلحة – عائشة – أبى ذر

– عمار...إلخ). ولم تكن دوافعهم قبلية ولا شـعوبية! كما كان بجانبهم رأى عام صامت، يحبذ لو قبل عثمان ﷺ وأنهى النزاع، إلا أن ذلك لم يحصل، ثم كان ما كان من كوارث عانت الأمة منها وتعانى حتى يومنا هذا.

ثم نتساءل: ألَم يعيّن عثمان ﷺ خليفة بأغلبية مجلس شورى، وبعد الاستئناس برأى كبـار الصحابة وأمراء الجنـد؟ والجواب: نعم. ألم يكن الأجـدر والأصلح، أن يكون بقاء الخليفة فى منصبه أيضا مرهونا ببقاء أهل الشـورى مؤازرين له بأغلبهم، وإلا تنحى عند غير ذلك؟ لقد عُيِّنَ من الجمع لأسـباب ارتآها، ولم لا يسـتطيع الجمع أيضا أن ينهى هذا التعيين لأسـباب طارئة ظهرت له؟! لو حدث ذلـك لفض النزاع فى مهده، وبغض النظر عـن مطلق الصحة والخطأ، فمصلحة الأمة فى الاسـتقرار والوفاق مقـدم على ما عداه من اعتبارات فرعية.

ثـم الكلام عـن ولاية مدى الحياة! من أين جاءت هذه المقولة؟! وهل فيها نص مقدس ملزم؟! أم متروكة لرضى الناس وظروفهم؟! أليس كذلك. فالراشـدون قبل عثمان عاجلهم الموت والاغتيال، وليس من مثل سابق يعتد به استئناسا، وحتى لو كان فهو غير ملزم لأحد إن اقتضت المصلحة أو طلب الناس غير ذلك. لقد حجب الفاروق ﷺ حد السرقة المنصوص عليه فى القرآن لظروف طارئة، عندما ارتأى أن وجود تلك الظروف لا يجعل شروط الحد مسـتوفاة. فكيف بأمر لا نص فيه ولا حتى سنة للراشدين؟! كما أن علماء الأصول متفقون على أن السـنن العملية تفيد الإباحة فقط ولا تعنى الوجوب. ووجوب أى من تلك السـنن العملية يحتاج إلى دليل شرعى اضافى.

ومن ثم فإن القضيتين: حكم الفرد دون شـورى ملزمة وكذا بقائه فى الحكم طيلة عمره أو حول ذلك، كلاهما لا تتفقان مع مفاهيمنا الإسلامية التأسيسية الواردة فى القرآن والسنة.

لقد وصف القرآن الإنسان بالضعف والنسيان والظلم والجهل، كما بين أن الإنسان يذوى فى شيخوخته، حتى «لكيلا يعلم من بعد علم شيئا»، كما بين حب الناس الجم للمال ودون حدود، وبين الرسول الكريم ﷺ أن للإنسان أحوالا بين الإيمان وما دونه، ونورد فيما يلى بعضا من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الدّالّة على ذلك.

قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ ﴾ طه ١١٥.

وقال تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ النساء ٢٨.

وقال تعالى ﴿ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ إبراهيم ٣٤.

وقال تعالى ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾ ﴾ الإسراء ١١.

وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾ الإسراء ٦٧.

وقال تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾ الكهف ٥٤.

وقال تعالى ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ الأحزاب ٧٢.

وقال تعالى ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾ آل عمران ١٤.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ ﴾ المعارج ١٩.

وقال تعالى ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ ﴾ الفجر ١٩، ٢٠.

وقال تعالى ﴿ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ ۖ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ الحج ٥.

وقال ﷺ: «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك» (البخارى ٥١٥).

وقال ﷺ: «يصبح المرء مؤمنا ويمسى كافرا، ويمسى مؤمنا ويصبح كافرا» (أبو داود ٤٢٥٩ ابن ماجه ٣٩٥١).

وقال ﷺ: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب، لابتغى ثالثا، ولا يملأ جوفه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب» (مسلم ١٠٤٨).

كما أن آية الدَّيْنْ هى أطول آيات القرآن الكريم، وحتى لا يكون للشيطان سبيل، ولم تستثنِ الأمين من غيره، بل إنها سرت فى حق كل الناس. وعليه، أليس ضبط الوكالة من أمة لمن يدير شأنها المشترك أولى بالإحكام والتدقيق ووضع الضمانات والسبل التى تكفل له الاستقامة؟!

وخطاب الآيات والأحاديث المذكورة أعلاه عام للناس جميعا، من صلح ومن لم يصلح، حيث موضوعها إخبار عن فطرة عامة، وتكون كامنة فيمن هذّبها بالإيمان، وظاهرة فيمن لم يفعل وحسب الظروف والأحوال.

والحال كذلك: كيف يكون نظرنا أن نسلّم أمر أمة لفرد مهما كان قدره، يتصرف فى شأنها العام كيف شاء؟!

والقرآن الكريم يعلمنا بكل وضوح، أن الإنسان الفرد ضعيف بطبعه، وأن قوة بنى الإنسان – إن كان لهم قوة – هى فى تعاونهم معا فى زمن بعينه، وفى إرثهم لخبرة من سبقهم، وعلمهم فى سالف الزمان ليس إلا، كما أن الإنسان فى شيخوخته، يضعف زيادة على ضعفه المفطور، «لكيلا يعلم بعد علم شيئا»، لقد كان ينبغى وبهذا البيان الواضح، والتأصيل فى الفهم الذى منحنا إياه القرآن الكريم، أن يكون موقف المسلمين وقبل غيرهم[1] ودون تردد: الأخذ بالشورى الملزمة فى الحكم أى قوة الجماعة الحكيمة فى الحكم، يشد بعضها أزر بعض ويذكر بعضهم بعضا، ويجبر بعضهم ضعف بعض، وكذا أن نأخذ فى مهمة الحكم الجليلة والخطيرة من الناس قمة نشاط أعمارهم، ونتوجس من الشيخوخة المفرطة فى الولايات.

ويجدر بنا أن نذكر هنا للعبرة: أن تنصيب الحاكم بقرار مجلس الشورى، وكذا عزله بقرار إن استدعى الأمر كان مطبقا فى غابر الزمان فى حق أباطرة الرومان، فتعيين أحدهم كان يتم بقرار من مجلس الشيوخ، وعزله كذلك، ولم يعتد بالوراثة إلا إن ارتأى مجلس الشيوخ أن الوريث خير من غيره فى شخصه!

(٢٢)

الأمة بين قوتين

نرى أن أمة العرب والمسلمين عامة تنازعها منذ ظهور بعثة الرسول الكريم محمد ﷺ قوتان أساسيتان متعارضتان. آخذين فى الاعتبار أن قوىً أخرى عملت فى المجتمعات العربية والمسلمة، إلا إنها كانت ثانوية الأثر أو خادمة لغيرها أو نتاجا للقوتين الأساسيتين آنفتى الذكر.

أولى القوتين الأساسيتين هى: قوة «الإيجاب»، قوة التقدم والتحرر والازدهار والنماء، التى قامت على نور رسالة الإسلام، وما أنشأته من حركية مذهلة فى المجتمع العربى

---

(١) مثلا عقيدة النصارى الدينية الحالية ترى فى بعض نصوصها أن من أقر بالمسيح إلها ابن إله فقد نجى وكذلك من أكل الخبز المقدس وشرب خمرة فقد أخذ قسطا من جسد المسيح فى كيانه (أى جزء من الكيان الربانى) ومع ذلك طبقوا فى حياتهم السياسية المعاصرة الديمقراطية والرقابة والتعاقدية الصارمة فى الحكم ولم يتركوا الحبل على الغارب لأحد!!

ومثالا على تلك المفاهيم الكنسية: لقد رفع القديس غريغوار النسى (مات ٣٩٤م) رسالة آباء الكنيسة إلى التوهج فكتب: «إن الله الذى أعلن عن نفسه اختلط بطبيعتنا القابلة للفناء لكى يؤله الإنسانية إذ يجعلها تشاركه الألوهية» (١٨ – ص ٩٨).

والإسلامى، إذ أعادت صناعة القلوب والعقول وأنتجت الملايين من المجاهدين والزهاد والعباد وطالبى العلم والمعرفة. لقد أسست تلك القوة الشخصية العربية تأسيسا جديدا قائما على الأخلاق الفاضلة والتفانى فى الجهاد وطلب العلم، فكان ما كان من قوة الإيجاب هذه أن بنت حضارة الإسلام العظيمة بجوانبها الثقافية والعلمية والاجتماعية، وفتحت الفتوح ونشرت الدعوة فى أرجاء العالم القديم، كما أنها قاومت غول الاستبداد وتوابعه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

وأما القوة الثانية التى فعلت فعلها فى المجتمع الإسلامى، فكانت قوة «السلب»، ألا وهى الاستبداد ممثلا فى مؤسسة الحكم والذى فرّخ مع الزمن أخطبوطا له ألف رأس! حيث أنتج الأمراض الاجتماعية، والنكبات السياسية التى أفضت إلى الاضطراب والنزاع والتفتت والاقتتال، وظهرت قوة «السلب» هذه إبان انقضاء الخلافة الراشدة، وكانت خصما من قوة الإيجاب ومعوقا لها ومشوشا على إنجازاتها.

لقد استمر الصراع بين القوتين المحوريتين فى جوف المجتمع الإسلامى ودون هوادة وحتى يومنا هذا. ولا غرو، فدعوة الرسول الكريم محمد ﷺ هى دعوة حرية وشورى وعدل وأخلاق وإيثار وتواضع وجهاد، دعوة زرعت مفاهيمها ومقاصدها فى تربة الناس المؤمنين بها والطالبين من خلالها مرضاة الله بإعمار الأرض وعمل الصالحات.

وأما الاستبداد وما يصاحبه من فساد وعلل. فهو بطبعه عدو تلقائى لكل ما تقدم من قيم. طارد بطبعه لنقيضه الحرية والشورى والعدل والمساواة، ولا يطيق التعايش مع الأحرار الكرماء، كما يعشق الاستئثار بالمال والجاه وكذا الاستعلاء والكبر والجور، كما يشغل أهله الترف.

والخلاصة أن عامل الإيجاب آنف الذكر هو جذوة الرسالة الخاتمة ومفاعيلها فى نفوس الناس فى تضاد تام مع عامل السلب الذى يمثله الاستبداد وأسقامه.

ومهما صلحت نوايا المستبد حينا من الدهر، ومهما زعم ووعد وقال، بل قد يتخفى خلف شعار الإسلام. إلا أن ذلك لا يغير من أمر هذا التناقض المجبول شيئا ولو بعد حين. حيث فضائل الدعوة وما تحث عليه وتطلبه من استقامة وعدل، هى أصلا فى تضاد تام مع وجود المستبد وأخلاقه والمتوقع من تصرفاته وتصرفات حواشيه إن عاجلا أو آجلا.

لقد عانت الأمة من الصراع بين هاتين القوتين العملاقتين أشد المعاناة. ولولا قوة دفع الرسالة الخالدة الهائل فى قرونها الأولى، حيث تمكنت الأمة من بناء حضارة رائدة،

برغم أنف الاستبداد، لخرجنا من التاريخ صفر اليدين ماضيا وحاضرا! إلا أن تقادم العهد بالرسالة، وخفتان أثرها فى النفوس مع استفحال الاستبداد وامتداد علله فى جسم الأمة وتغول القائمين عليه، أن تمكنت قوة السلب من إيقاف نمو الحضارة إبان نهاية القرن الرابع الهجرى، ثم بدأ النقص! بدأ الخط النازل هبوطا مع الوقت إلى أن وصلنا لما نحن فيه من تخلف وضعف.

– وفى عجالة – لو قدر لنا أن ندرس الصراع بين القوتين آنفتى الذكر الذى استمر لقرون، ثم تدبرنا عبره جيدا، لوجدنا أن طريق الخلاص من حالنا، ولفتح عهد جديد لابد أن يكون:

١ – قهر الاستبداد وسدنته وإصلاح مؤسسة الحكم أن تصبح فى خدمة الناس وتحت سيادتهم ورقابتهم وتوجيههم شكلا ومضمونا.

٢– مكافحة الأمراض التى توطنت فى المجتمع، نتيجة مصيبة الاستبداد والمستبدين لقرون.

٣ – إحياء جذوة الرسالة ونورها الأول فى النفوس، وعلاج ما أصاب الفهم والثقافة والوعى من العلل أثناء صراع الجذوة مع الاستبداد.

ولا يكون ذلك إلا بالعلم والتجديد فى الدين والحياة وإعلاء شأن المقاصد العامة الجامعة لرسالة الإسلام وإحياء معانى الحرية والعدل والكرامة والشورى والتضامن الاجتماعى فى تلك الرسالة، وكذا استيعاب عبر الماضى والحاضر للأمة وغيرها من الأمم، والأخذ بكل ما ثبت جدواه وجودته لخير الناس من أى مصدر كان.

إن التصالح مع الاستبداد نصا أو ضمنا أو التهوين من مسؤوليته عن التخلف والضياع الذى أصابنا كما هو الحال عند كثير من مرضى الاستبداد ومن الغافلين أو ترك القول للجهلة بحقيقة التاريخ، ومن ثم إحالة أمجاد الحضارة الإسلامية إلى المستبدين ونظمهم، هو أخطر ما يواجه الفهم الصحيح لطريق النهوض من درك الانحطاط الحالى.

ومن ثم ندرك الأثر المفصلى لإعادة قراءة التاريخ الإسلامى وتقييم أحداثه وأطواره بميزان قيم الرسالة الخاتمة ومقاصدها فى تحرير الإنسان وفتح أبواب العلم النافع والعمل الصالح له فى ظل المساواة بين كل الناس. ولا يجدى نفعا إهمال تلك القراءة للتاريخ تحت أى ذريعة: مثل التحرج من النقد – وقد أفضى أسلافنا لما قدموا – أو الخوف من شماتة الأعداء

وهم يعلمون تاريخنا جيدا! أو التأثير السيئ على معنويات الناشئة أو استثقال المهمة، والتاريخ طويل وفيه أقوال وما شابه من أعذار لا تستقيم.

إننا لن نهتدى للصواب فى بناء مستقبلنا، دون أن نتمثل عبر ماضينا وعن دراسة وتيقن. إن ماضينا يحيا معنا ليل نهار. – وللأسف – وحتى الآن وفى المجمل معطل لنا فى التفكير العلمى الجاد فى مستقبلنا. وكان ينبغى عكس ذلك، إذ منّا من يمجد ماضينا على علاّته ويريدنا أن نرجع إلى أشكال تشبه نظم المستبدين السالفين، حيث يظن خطأ أن ذلك أصالة! كما وقر فى وعيه المزيف أن نظم السالفين هى من صنع الحضارة وفتح الفتوح. ولم يخطر له أن هذه النظم كانت خصما من جهاد من حقق الإنجازين السالفين!

ومما يؤدى إلى سوء الفهم أن تاريخنا المتداول – فى مجمله – هو تاريخ الحكام ومؤسسات الحكم على مر العصور، ويتبعه ويلصق به ما يثير الإعجاب من فتوحات وبطولات ومآثر علمية، وبعض من صفات الحاكم وتدينه وسجاياه، ومن ثم يصعب على الدارس أن يفهم إلا أن يعطى الحاكم ومؤسسته وسام البطولة على هذه الإنجازات. فكيف له أن يفهم أن دور الحاكم كان ثانويا، بل خصما من قوة المجتمع المسلم الذى صنع الحضارة! وتلك حقيقة لا ريب فيها! ويسهل فهمها إن تتبعنا سير الحوادث لأكثر من حاكم وأكثر من عهد على التوالى، وسيجد الباحث أن استبداد الحاكم ومؤسسة الحكم – صلح شخص الحاكم فى فترة ما أم لم يصلح – أدى إلى أن يصبح الحكم فى ظل الاستبداد غنيمة – وليس خدمة – يتنافسها الطامعون ويقتتلون عليها، وتثير حروبا أهلية وثورات وانقسامات وتمردات. فضلا عما تؤدى له من ترف وتبديد للأموال العامة، وكذا فساد ونفاق وظلم وتربص داخلى. وفى النتيجة يصبح المجتمع أفرادا متنافرين متدابرين متحاسدين لا رحمة بينهم ولا تعاون.

كما تمسى الدولة، وقد استنزفت مواردها، وقل إنتاجها، ولا طاقة لها أن تقوم بالتعليم والصحة والخدمات، حتى ولو أرادت، وهى معطوبة فى إرادتها على أى حال.

ولنا فى التاريخ الإسلامى على ما سبق بيانه سبعون شاهدا بل يزيد! ونذكّر فقط بانهيار الدول التالية:

الأموية، العباسية، دولة الأندلس، دولة المرابطين، دولة الموحدين، الفاطمية، دولة المماليك، دولة الأيوبيين، سلطنة بنى عثمان، دولة سمرقند التى أسسها تيمورلنك «المسلم»،

دولة المغول المسلمين بالهند، كما نذكّر بالانحطاط والضعف التى تعانى منه الدويلات التى ورثت تلك الإمبراطوريات والممالك فى عصرنا الراهن.

وقد يقول قائل: كيف يمكن التسليم أن هذه الانهيارات الهائلة لممالك وإمبراطوريات كانت فى زمانها قوى عالمية ولمجرد استبداد الحاكم ليس إلا؟! ونقول أيها القارئ اللبيب الكريم: إن الاستبداد فى أول العهد به وبداياته، يكون بثرا صغيرا فى جلد الأمة، ويبدو فى البدء أنه لا يعطل طاقات الأمة، بل قادرة على حمل وزره وعبئه، ومن ثم تواصل ازدهارها وتقدمها. ولقد حصل ذلك فى عهد معاوية، حيث كان أول الملوك فى الإسلام. وتوسعت الدولة وقويت شوكتها وكبر اجتماعها وازدهر اقتصادها، لكن ذلك البثر ذو طبيعة سرطانية، ما يفتأ أن ينتشر فى الجلد، ثم يغزو الأحشاء.

لقد توارث بنو أمية الحكم دون شورى المسلمين، وانتشر مع هذا تلقائيا البذخ والثراء والاستئثار دون حق، كما انتشر الخوف والقلق والثورات والقتل والتجييش لحماية السلطان. وأنتج ذلك مجتمعا فيه الكثير من التدابر والتمزق – برغم حداثة عهده بالرسالة الخاتمة – فماذا كان الحال بعد تسعين عاما فقط من تأسيس هذه الدولة؟ لقد انهارت شر انهيار تحت سنابك خيل الطامعين فى السلطة، مع طوفان قتل وتدمير أكل الأخضر واليابس! حيث تم إبادة بنى أمية (خلفاء المسلمين!) وأنسبائهم وأرحامهم وحواشيهم وأنصارهم عن آخرهم! ولم لا يا سيدى؟! إنه الملك، الغنيمة فى عرف المستبدين! وبنو أمية ليسوا أولى من غيرهم بالغنيمة! فضلا عن أن يكونوا أولى من بنى العباس!

قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ الحج ٤١.

لكن أغلب المعنيين حيث مُكّنوا، أكلوا الأموال واستعبدوا الناس، وقتلوا الأنفس بغير حق، وعاموا فى الترف إلى جماجمهم! كما أن قصة الأندلس أنكى وأمر وأشد وضوحا! ونذكّر القارئ بتحالف الحاكم المستبد عشرات المرات مع أعداء الإسلام: ملوك الفرنجة، وذلك كيدا فى أخيه أو ابن عمه! وكل ذلك حرصا على ملكه المغصوب أصلا وتوسيعه وتفخيمه!! ونتساءل: أين كانت مصلحة المجتمع المسلم – اقتصادا أو أمنا أو صلاحا أيّا كان – فى هذه الصراعات على السلطة بين الأسر والقبائل؟! لقد استمر ذلك الصراع الدامى العبثى طيلة بقاء المسلمين فى الفردوس المفقود وإن بدرجات! والنتيجة: ضاع كل شىء،

السلطة وطالبيها، والشعب والأرض جميعا! بل تحول الكثير من العوام إلى النصرانية قسرا، وكل ذلك لإصرار المستبدين: أن لا نغادر القبلية والاستئثار، وأن لا نختار الحاكم الصالح الذى يرتضيه الجميع لإدارة الشأن العام، وأن لا يطمئن الجميع بأنهم شركاء فى الإدارة والقرار من خلال مجلس شورى موسع يمثل الجميع ويضبط حركة الحاكم وكل الولايات. والطريف أنه أخذ بذلك النظام فى الإمبراطورية الرومانية، منذ قبل المسيحية، ولقد أشرنا لذلك فى الفصل (٢١) إذا ما جذّر الداء؟! إنه السلطة والتسلط والاستبداد الذى جعل من الحكم ومؤسسته غنيمة ومدخلا للاستئثار بالأموال والجاه والسلطان، وجعل ذلك مقدما على مصلحة الوطن والأمة.

وأما سلطة الشورى والديمقراطية التى ندعو إليها، فهى منضبطة بآليات دقيقة، ظاهرة للناس تجعل منها خدمة محضة للمجتمع بالعدل والحرية والكرامة، وتجعل السلطة تحت رقابة الأمة بأهل العلم والحكمة والخبرة والحاكم والمحكوم، كل أمام شرع الله والقانون سواء.

قال ﷺ: «هذا أمر لا نوليه من طلبه، ولا من حرص عليه» (مسلم ١٧٣٣) أو كما قال ﷺ.

(٢٣)
القبلية والشعوبية والطائفية

كان المجتمع العربى فى الجزيرة قبل الإسلام، يعتمد القبيلة وحدة سياسية بين أفراده، يدين فيه الأفراد بالولاء لشيخ القبيلة وحكمائها، وتدار شؤون القبيلة الداخلية بالتشاور، ويندر أن سجلت حالات استعمال للقوة أو القهر السلطوى داخل القبيلة الواحدة، وإن طرأ من أحد أفرادها ما يشين، لجأوا إلى مقاطعة المسيء ونبذه. قال طرفة:

وحتى تحاشتنى العشيرة كلها وأفردت إفراد البعير المعبد

والعشيرة بطن من القبيلة التى تتكون من عشائر عدة، وبالطبع كان مجتمع الجزيرة مكونا من قبائل عدة، تمثل كل منها مرجعية سياسية لأفرادها، كما تتعاون تلك القبائل فيما بينها، إلا إنها تتنافس ويحارب بعضها بعضا أيضا.

وفى غياب السلطة المركزية الجامعة لهذه القبائل، أصبحت القبيلة هى المرجعية الوحيدة لأفرادها، يجدون فى كنفها الأمن والحماية والمصاهرة والمعونة المادية والمعنوية،

ومن ثم شـب أفرادها على التعلق بالرابطة التى تمثلها القبيلة على أشـد ما يكون التعلق، فهى حصنهم والصدر الحنون الذى يلجؤون له فى السراء والضراء، وتمثل لكل منهم وطنه الصغير الذى يفاخر به ويحميه. ومن هذه الرابطة: إعلاء شأن القبيلة فوق القبائل الأخرى، حيث لا يسـمح فى مجتمع يحتكم للسـلاح بين القبائل إن جد الجد أن تظهر القبيلة فى موضع الاستكانة أو الضعف أو المسالمة. وقد قالوا «إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب».

كما بالغوا فى الفخر بالقبيلة، ولكل قبيلة شـعراؤها، وهم بمثابة صوت الإعلام الموجه للداخـل والخارج، يعدد مآثر القبيلـة وأفرادها ومناقبهم واسـتعدادهم للذود عنها بالغالى والنفيس. قال عمرو بن كلثوم:

إذا بلـغ الرضيـع لنـا فطـامـا ... تخـر لـه الجبـابـر سـاجـديـنـا
ونشـرب إن وردنـا الماء صفوا ... ويشـرب غيـرنـا كـدرا وطينـا

وقـد يتسـاءل المـرء لمَ لمْ تعامل القبائل بعضهـا بعضا بالعدل والسـلم وحقوق الجوار والجواب: إن بيئة الجزيرة العربية القاسـية، وما كان يسودها من شح فى المرعى والمياه، جعـل التنافس على الموارد المحـدودة مصدر نزاع، إذ لم توجد وقتها ولاية مركزية تجمع القبائل على اقتسـام لتلك الموارد يرضى الجميع. وعلـى جانب القيم والحقوق وقيم العدل ومفاعيله، لم تكن تلك القيم قد تبلورت ورسخت لدى الجميع باتفاق كى يحتكم لها عند التجاوز. كما أن ما كان متعارفا عليه من قيم، كان ينقصه السلطة التى تحميه من التجاوز عنـد حدوثه، ومن ثم تحـد الخلاف بحدوده. بل كان يتصعد النزاع إلى أن تشـارك فيه القبيلة بأسرها، ظالمة أو مظلومة، ذودا عن سمعتها بين القبائل.

ورغم ذلك، كان عرب الجزيرة أهل مناقب مميزة – برغم شركهم – فى الكرم والنجدة والعفـة وعلو النفس والشـجاعة ورفض الضيم. إلا أن أمـر القبيلة وما يخصها، عازهم فيه العدالة والحكمة، فهم يد واحدة على غيرهم من القبائل، إن احتدم النزاع، ويندر أن يسأل حكماؤهم فضلا عن عامتهم إن كان ما قاتلوا من أجله إنصافا أم غير ذلك!

قال شاعرهم زهير ابن أبى سلمى:

ومن لا يَذُدْ عن حوضه بسلاحه ... يهـدّم ومن لا يَظْلِم الناس يُظْلَم

هذا البناء النفسـى المميز، الذى جعل القبيلة وكرامتها وعزها وقوتها ومنعتها وعلوها، فـوق القبائـل الأخرى هدف نشـأ عليه العرب قبل البعثة، ومع هـذا قيم ومناقب حملها

العـرب، فهم نفـوس حرة، لم يصبها القهر الخارجـى ولا الداخلى، فالخارج توازن بين القبائل، كل قبيلة تعلم يقينا أن لا مجال لعدوان دون ثمن باهظ، وحتى مع قبيلة صغيرة، إذ أفـراد القبائـل كلهم – إلا ما ندر – يغلب عليهم الصعلكة والفتوة وإجادة القتال، ليس لديهم الكثير من الذى يخشـون ضياعه إن فجروا فى خصوماتهم، فمعظمهم رحل، أو من فـى حكمهم، لقلة المتـاع وندرة الضياع والعقـار وأما الداخل فى القبيلة، فالأمر شـورى وبالتراضـى، وفـى ذاك المناخ الاجتماعى الحر المتوازن لم يكـن هناك داع ذا وزن للكذب ولا النفـاق ولا المراءاة، بل كان الصدق والصراحة والتلقائية وحرية القرار وما يتبع ذلك من صدق الوعد والعهد هى صفات العربى قبل الإسلام.

وأما أفدح ما كان يثقل عقل العربى قبل الإسـلام، هو إيمانه العميق بضرورة الذود عن القبيلة وكرامتها وموروثها ومفاخرها، ومن ثم تراث الآباء والأجداد، ويلحق بذلك ما كانوا يعتقدونه فى الدين والدنيا.

تلك الخاصة، وهى التمسـك بالموروث من عقائد الآباء، كانت أشـد العقبات فى طريق الدعوة الإسـلامية، وأصلها كما سـبق البيان، هو الذود عن القبيلة وموروثها، ولا يغيب عنا هنا مثل على ذلك وهو: أبو طالب عم الرسـول ﷺ، إذ كان رجلا حليما عاقلا كريما وحمى نبى الرسالة بالعاطفة الأبوية وحَميّة العشيرة، إلا أن اعتداده بموروث أجداده منعه من الإيمان بمن أحب وحمى، أى رسول الله وكان يردد: بل دين عبد المطلب!

والمعروف فى علم الاجتماع أن القبيلة مرحلة من مراحل التكون فى تسلسـل الاجتماع البشـرى، وهى تسـبق تكون الدولة سـواء دولة المدينة أو الدولة الوطنيـة الكبيرة، وهى كمرحلـة فى التطور السياسـى للمجتمع أمر واقع فى حياة البشـرية، ولا ضير فى ذلك. مـا دامت القبيلة تفعل فعلها فى السـياق الطبيعى، وفى مرحلتهـا التاريخية الحقة دون أن تتعداها، وأما الضير فيأتى أن تسـود القبيلة كوحدة سياسية فى حقب التطور اللاحقة التى تسـتدعى الالتزام والولاء لكيان سياسـى أوسع وأرحب، حيث يؤدى تشابك المصالح بين القبائل، واتسـاع علاقاتها بمن حولها من أقاليم إلى إنشـاء سـلطة سياسية أوسع من سلطة القبيلة يرجع إليها كى تعدل بينهم وتدير شؤونهم دون تمييز. وكان أن تكونت على هذا الأسـاس الدول الوطنية وعند اسـتقامة الأمور لابد لدور القبيلة السياسـى فى الحماية والمرجعيـة الفكريـة أن يتقلص ويضمحل، وتبقى القبيلة مـا بقى منها رابطة رحم وتراحم بين أفرادها ليس إلا.

نزل الوحى على الرسول الخاتم ﷺ وقومه من قبائل العرب على أشد ما تكون القبلية والتمسك بها والتعصب لها، ومع ما يرافق ذلك من رذائل وعلى رأسها:

١ – التمسك والاعتداد بدين الآباء وشمائلهم.

٢ – التفاخر بالأنساب والقبائل والتنابذ على ذلك.

إلا أن الإسلام نزل على قوم ذوى أرواح حرة وعقول صادقة، ما حاد عن عز القبيلة والفخر بها، فهم لا يكذبون ولا ينافقون ولا يراؤون وألسنتهم عفيفة فصيحة، قرار كل منهم فى فمه، إنسان حر، لم يقهر، ولم يسمع بالقهر، ولم يعرفه!

لم يغزُ البلاد أجنبى يتكبر على أهلها، ولم يحكمها متسلط يسوس الناس برأيه ورؤيته من دون أهلها، بل ساسوا أنفسهم بينهم بديمقراطية شعبية مباشرة، وحسب المصطلح الحديث يتصل فيها الصغير بالكبير، وعامة أفراد القبيلة بحكمائها وشيوخها دون حدود أو سدود، مجتمع ليس فيه طبقية أيا كانت، سواء اقتصادية أو فكرية أو سلطوية، الناس سواسية فى كراماتهم، الكل يسمع الكل. ومن ثم كان جيل الصحابة فى الحقبة المكية لا يعرف النفاق ولم تخبرنا آيات الذكر الحكيم عن نفاق ومنافقين حينئذ، ولم تظهر ظاهرة النفاق، وإن كان على نطاق جد ضعيف، إلا بعد أن تأسس للإسلام دولة فى المدينة. وأصبح لها قوة، وأصبحت بعض النفوس الضعيفة لمصلحة مرجوة أو شوكة مرهوبة، تُظهر مالا تُبطن، على غير سجايا العرب أصلا.

لذا كان حديثو العهد بالإسلام، وفور أن يلفظ بالشهادتين موضع ثقة الرسول الكريم ﷺ، وقد يكلف بخطير المهام والتى تحتاج فى عصرنا ممن يكلف بها إلى سنين عديدة من الخبرة والاختبار. ومثال ذلك:

ولّى رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد سنة ثمان للهجرة على مكة بعد فتحها مباشرة، وكان عمره إذ ذاك عشرين عاما! وأسلم يوم الفتح، أى قبل ولايته بأيام! وكان أول من تولّى إمارة مكة من المسلمين!

جاء الإسلام هداية ورحمة للعالمين، تبدأ بالعرب أصحاب التعصب القبلى، برغم شمائلهم فى الصراحة والصدق والكرم وعلو الهمة، ثم تنتشر إلى الأمم الأخرى.

قال تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ ﴾ الأنبياء ١٠٧.

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ الحجرات ١٣.

وقال ﷺ: «لا فضل لعربى على عجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى» (البيهقى فى الشعب ٥١٣٧).

هذه الدعوة القيميّة القيّمة الأممية، رسالة خاتمة تجلو ما دار على مسار التاريخ من ضلال وتشتت وفرقة وكبر وعلو بغير حق. تذكر البشرية جمعاء بأصلها الأول، آدم وحواء، وأنهم فى الحق والحقيقة، عشيرة وقبيلة واحدة، هى قبيلة آدم، وما كان من أمر تفرقهم لاحقا أسس له تيه الناس فى عالم الضلال والاضطراب والفوضى وفقدان القيم الراسخة الربانية التى تؤسس لسعادتهم وأمنهم وحفظ حقوقهم، ومن ثم فجر جديد وعهد جديد وبناء جديد يقوم على الأخوة الإنسانية؛ ويُؤسس على القيم الإيمانية الربانية، وفى ظل هذا الفجر الجديد لا مكان لقبلية أو عنصرية، بل لا حاجة لأحد بها، إذ جاء البديل الحق الشامل، الذى يحقق ما كانت تقوم به الكيانات السابقة من إيجابيات، ويرفد كل ذلك بسلام حقانى منصف مع النفس ومع المجتمع ومع المجتمعات الأخرى، أيا كانت هذه الدعوة جعلت السيادة للحق أينما كان، ومن أى مصدر كان، والاندحار للباطل والظلم أيا كان ومن أى جهة كان، دعوة تغير الأفكار بالقناعة الهادئة التامة: إن ما كان عليه العرب وغيرهم من تعصب لقبائلهم وعقائدهم، ضرره أكثر من نفعه، فضلا عن مجانبته للحق، والبديل هو هدى ربانى يحفظ حقوق الجميع ويحفظ دماء الجميع.

فاصطف المؤمنون فى رحاب هذه الدعوة كالبنيان المرصوص، فقيرهم وغنيهم، قويهم وضعيفهم، أسودهم وأبيضهم، وغادروا أفكار الجاهلية التى كانت راسخة فى نفوسهم رسوخ الجبال، وعلى رأسها الاعتداد بالقبيلة وتراثها الدينى الوثنى.

قال تعالى ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ الأنفال ٦٣.

وقال تعالى ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ آل عمران ١٠٣.

والآيتان الكريمتان السابقتان تبينان على جانب، ما كانت عليه أفكار الجاهلية ومنافساتها ومنابذاتها القبلية من الرسوخ والاستعصاء، وعلى الجانب الآخر، أن عقيدة العدل والسلام والحرية، عقيدة الإسلام والأخوة فيه التى أرجعت الناس جميعا للحق،

وذكرتهم بأصلهم الواحد وربهم الواحد هى التى أعادت صياغة القلوب والأفكار، من قبائل متناحـرة تقتتـل على الكلأ والماء، إلى قبيلة واحدة هـى قبيلة الإيمان، يجمع أهلها هدى الإسـلام وأصلهم الأول من أب وأم. ولا يخفى أن الأممية الإسـلامية نقيض لكل أشـكال التعصب والتقوقع على أسـاس من عشـيرة أو قبيلة أو قومية أو شعب، ومن ثم كل داعية إلى عصبية، فدعوته جاهلية.

لقد عاشت أمة الإسلام عهد الراشدين هذه الأممية، واختفى الفخر بالأنساب والقبائل، وسـادت قيم الإسـلام فى الأخوة الإنسانية معززة بلقاء العقول والقلوب بالإيمان. ونقرأ فى السـيرة قتال الابن لأبيه والأخ لأخيـه، انتصارا للحق وحده ومغادرة للعصبية والعشـيرة والقبيلة، إلا أن ما تلى ذلك من عهود سار على غير ذلك النهج، استأثر العرب، فظهرت الشـعوبية فيمن ليسوا عربا! واسـتأثرت بعض القرابات، فأحيت دعوى الجاهلية حيث انتعش التقديم على أساس القرابة القبلية دون التقوى. وحيث استأثر الأمويون: ظهر حنق غيرهم، حيث قالوا: ما هذا الذى آمنا به وتلاقينا عليه وقامت عليه أسس دولتنا الأممية، وهى التى أساس دستورها التفاضل بالتقوى وحسب.

لقد كان لمعول الاستئثار الذى أنتجه وحماه الاستبداد، أعمق الأثر فى التأسيس للانهيار والضمور والاضمحلال الذى أصاب المجتمع الإسلامى لاحقا، ولو بعد قرون.

ظهرت وانتعشـت القبلية وانتعشت الشعوبية، أى نُقِضَتْ أسس الاجتماع الأممى الذى يدعو إليه الإسلام، كما ظهر الزنادقة والفرق الملحدة فى الدين فى مناخ لم يسد فيه احترام الوعظ الإسلامى بل العمل فى تضاد مع ما يأمر!

ومن لام الشعوبيين من العرب، فلا يلومنّ إلا بنى قومه أولا، وقد ساهموا فى ذلك على صعيدين:

١- استئثار العرب بالولايات والرئاسات وتقديمهم أنفسهم على غيرهم.

٢- نحـا بعـض الفقهاء منحى يجعل الناس طبقات ابتـداء أعلاها العرب، وأعلى العرب قريش وأعلى قريش بنو هاشـم وأعلى بنو هاشـم بنو عبد المطلب، وهكذا برغم التضاد الظاهر مع متواتر الوحى قرآنا وسنة، فإن الفضل بالتقوى وحسب.

والشـاهد أن بعض الحكام وبعض الفقهاء والمفكرين، سـاهموا بوعى وبدونه فى نقض الأسـاس الذى قامت عليه الأممية الإسـلامية، ونقض الرابط الأول والوحيد الذى قام عليه الاجتماع الإسلامى، ألا وهو المساواة بين المؤمنين والأخذ بالتقوى مقياسا للفضل.

والحـال كذلك، فعلت سُـنن الخلق فى أمة الإسـلام فعلها، شـئنا أم أبينا، شـعرنا أم لم نشعر، ومهما تشدق بعضنا بقيم الإسلام وأخذ ببعضها دون بعض.

قـال تعالى ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة ٨٥.

وكأن لسـان الحـال يقول: إن كنت ترى أيها العربى أنـك الأفضل عرقا، فنحن نأبى هذا ولا نرضاه، وإذا لكل شعب أن يحكم نفسه بعيدا عن هذا التنازع، على مزاعم الشرف الموروث المناقض لما دعوتمونا إليه من إسلام التقوى!

وكانت أحداث التاريخ اللاحقة مصداقا للسـان الحال أعلاه، وقسـم العالم الإسـلامى الموحد إلى دول على أساس الأعراق والقوميات.

ثم وحتى داخل الدولة الوطنية التى تحوى العرب وحدهم أو الترك وحدهم أو الهنود وحدهم، إذا قلتـم إن قبيلة مـا غلبت غيرها، وحكمت أن ترث الحكم بهذا الحـق المزعوم، وأصله باطل واستقراره واستمراره محال، فأبشرْ بالتنازع بين القبائل والعناصر فى المجتمع الواحد دون نهاية!

ذلك ما حدث فعلا فى التاريخ، تنازع مستمر، حيث نُقِضَ أساس الاجتماع المقياس، ألا وهو الأخـوة فى الدين. وانظر مثلا ما حل بالأندلس. بل لم يقتصر الصراع بين القبائل والتجمعات الفاعلة فى المجتمع الواحد على كعكة الحكم الغنيمة، بل كان على أشـده فى داخل الأسـرة الواحدة الوارثة للحكم عن الأب، أى بين الأخوة أبناء السلطان! ولم لا؟! ولسان حالهم يقول: ألسنا جميعا أبناء السلطان ومن نطفته الأثيرة؟! ولنا جميعا حق وراثته على كل الصعد؟! فكان أن قتل بعضهم بعضا، أو اقتسـموا ملك أبيهـم وكأنه مزرعة أو عقار كان لوالدهم ملك رقبته! تلك هى الكوارث والعجائب العبثية التى يصنعها الاستبداد صنعا، ولن تجد معضلا أو مصيبة أصابت أمة محمد ﷺ، إلا كان ورائها والمؤسـس لها، هو الاسـتبداد وابناه التوأم: الشعوبية والقبلية، وما تنتجه هذه الأسرة الزقومية من أسقام فى كيان الدولة والمجتمع.

كما نلحق بهذه الأسـرة الزقومية الهدامة، الشقيق الثالث ألا وهو داء الطائفية. وسمته تعصب الأقليات الدينية، وانغلاقها، وانخفاض ولائها للمجتمع الذى تنتمى إليه.

ونرى أنَّ الجذر الأسـاس لهذا الداء، هو غياب الرشـد فى إدارة المجتمع، وبالأخص غياب العدل بين مواطنى الدولة، أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم، وتراكم ذلك الجور والتمييز مع الزمن، مما يفضى إلى ما قدمناه من أعراض.

ونظام الاستبداد – بطبيعته – ظالم لكل طوائف المجتمع، ولذا فإنَّ سيد المشهد هنا أيضا هو الاستبداد ونفاقه ودسه، وتصنعه التقرب من عامة المتدينين عبر الإساءة لمواطنيهم من الأقليات الدينية والمذهبية، وما ينتج عن هذه الممارسات – التى لا تتفق مع صحيح الإسلام – من ثقافة شعبية فاسدة، تعتمد التفريق، إلى أن تصبح المناخ السائد على مستوى الحكام والمحكومين. ولا نرى وقاية وعلاجا من هذا الداء العضال، إلا بلسم العدل، وثقافة الإنصاف، ومبدأ المساواة، واحترام حرية الاعتقاد، قولا وحركة وروحا لكل مواطنى الأمة.

إنَّ العقيدة الإسلامية الحقة، تأمر بالعدل المطلق بين كل أعضاء الأسرة البشرية، أيًا كانت دياناتهم وانتماءاتهم المذهبية.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ المائدة: ٨.

وقال الله تعالى فى الحديث القدسى : «أيها الناس إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته محرما بينكم، فلا تظالموا» (مسلم ٢٥٧٧).

وهذه النصوص المقدسة. والموجهة لكل البشرية دون استثناء، هى الدليل الحق للمسلم اتجاه قضية العدل. والمجتمع الرشيد هو الذى يجعل فى قوانينه وتقاليده وحركته وتربيته لأبنائه ما يبرز بشكل حاسم قضية العدل المطلق بين الناس جميعا، دون تفريق أيا كان. وذلك واجب الحكام والمحكومين، الأكثرية والأقليات جميعا فى الحياة الدنيا.

قال تعالى ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ الحديد: ٢٥.

والخطاب فى الآية للناس جميعا أن يقوموا بالقسط (العدل).

وأما مراكز الناس فى عالم الآخرة، فذلك شأن الخالق سبحانه وتعالى، ولابد من الفصل بين الأمرين بكل دقة وحزم.

قال تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ مريم: ٩٥.

وقال تعالى ﴿ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ النحل: ١١١.

ومـن أمـراض الثقافـة أن يخلط الأمرين فى أذهـان الناس، إذ يـؤدى ذلك إلى فقدان المجتمـع للإنصـاف، ومن ثم البر والتماسـك. والإنصاف أن تتبوأ الأقليـات الدينية فى المجتمع وبكل نواحيه ما يتناسب مع حجمها وكفاءة أبنائها.

قال تعالى ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ الممتحنة: ٨.

كما أن على إدارة المجتمع ومؤسسـاته المدنية، أن تولى حب الوطن والولاء له، وثقافة الأمة الواحدة بكل عناصرها وطوائفها، والقضايا والمصالح والتحديات المشـتركة بين جميع أبنائها، ما يليق بكل ذلك من أهمية وتربية، كما ينبغى أن تدعم كل المؤسسـات المشتركة المفتوحـة لكل المواطنين وتعلى شـأنها. ويقع هذا الواجب المقـدس اتجاه الوحدة الوطنية على عاتق كل الطوائف صغيرها وكبيرها، كما عليها أن تثرى مسـاحة العمل المشـترك، وتقويه وتربى النشأ عليه، وتجعل العمل السياسى (أى: قضايا إدارة المجتمع) حصرا فى التنظيمات السياسـية المفتوحة لكل المواطنين وحسـب، وتنأى به عن التجمعات الدينية الخاصة بكل طائفة. والله من وراء القصد.

❑❑❑